

كلمتنا

٢ يجب امتلاك عناصر القوة والنصر

سياسة

أسعد الأسعد

- انتصارات القوى الوطنية اللبنانية

٤ تعمق مأزق التحالف الامبريالي

صارم حكمت

- الطابع الطبقي خلف الدور العاجز

٧ للنظام الاردني

نعيم الأشهب

- أسباب وأبعاد أزمة منظمة التحرير

١٣ الفلسطينية

تيسر العاروري

- في المحتوى الطبقي لبعض جوانب

١٨ قصور حركة التحرر الفلسطينية

مداخلات

حازم البعاني

- نظام الخدمة المدنية الاردني سيف

٦٥ مسلط على أعناق المعلمين

علي الجريري

٧٨ - ماذا تعني العودة الى شوقي؟

دراسات وابحاث

د. ماهر الشريف

- الخاص والعام في نضال الشعب

العربي الفلسطيني، جذر الاشكالية

نشوء وتبلور الحركة الوطنية

٣ العربية الفلسطينية

اتحاد لجان الاغاثة الطبية

- دراسة لبعض الاوضاع الصحية

٤٥ في الضفة الغربية

ابراهيم جوهر

- اضاء على الحياة الادبية في

٥٥ فلسطين

مع الكتب

عمر ابو عقاب

- مع جنكيز ايتماتوف في "رحلة

على ظهر الحصان جولساري"

٩٥ و"السفينة البيضاء"

مقابلات

جميل السلحوت

١٠٠ - لقاء مع الشاعر علي الخليلي

تراث

كايد أبو حشيش

٨٣ - من الطب الشعبي الفلسطيني

قصة

محمد ابو النصر

١٠٥ - الاهتداء

يعقوب اسماعيل

١٠٨ - فتحت الجلسة

شعر

عبد الناصر صالح

١١٠ - الوقت يبدأ اشكاله

سميح فرج

١١٢ - سبل عيونته ومد ايده يحنونه

محمد العراقي

١١٤ - قصائد عراقية

شهريات

حسن صحي

بالقلم العريض

٧٣ - من هم اصحاب اعلانات التهنئة

رسائل وردود

١١٦ - اصداة ثقافية

متفرقات

٧٠ - الوحدة الديمقراطية كيف ؟

زكي العيلة

- دعوة سعدى يوسف او الفرز

الحقيقي

٧٦ - حسن ابراهيم جبريل

رسالة الى شاعر باق

٩٣ - سهاد هاشم

٨٨ - ثانيا الثائرة التي لا تنسى

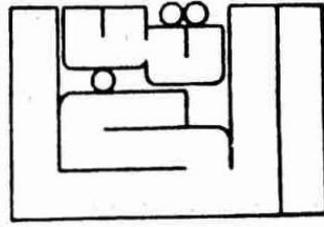
- وفاة الكاتب السوفييتي الشهير

٩٩ - ميخائيل شولوخوف

يعقوب الصايح

٧٥ - تعقيب

الطابع الطبقي خلف الدور العاجز للنظام الاردني



بقلم: صام حكمت

تتميز المرحلة الراهنة من الصراع ، بين النظامين العالمين ، الاشتراكي والرأسمالي بالتداخل الحاد في طابع القضايا التي تصادفها . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، دخلت الامبريالية في عدد كبير من الازمات الملازمة لطبيعتها ، وفقدت المبادرة التاريخية على الصعيد العالمي ، في الوقت الذي حققت فيه البلدان الاشتراكية ، وحركة التحرر الوطني العالمية العديد من الانتصارات ، ورسمت بصورة قاطعة طريق المستقبل .

الا ان مجموع الانتصارات لصالح حركة التحرر الوطني ، وبلدان المنظومة الاشتراكية ، أجتأت الاخيرة الى اجراء تغييرات عديدة في تكتيكها واشكال استعمارها ، من اجل المحافظة على مواقع نفوذها في اقطار عديدة من العالم .

لقد غدت مختلف العمليات والقضايا المحلية ، في خضم هذا الصراع المحتدم ، قضايا متشابكة ، لا يمكن لمسارها ان يجرى منعزلا عن ساحة الصراع الرئيسية على المستوى العالمي ويمكن التأكيد بحق على ما ذهب اليه المنظر السوفييتي الراحل "زادوف" عندما اشار الى "ان من العدل ان يقال عن العالم المعاصر انه "تقلص" تضائل واصبح عالما "مزدحما" .

وبالفعل فان تدويل كل ميادين الحياة قد بلغ اليوم مستوى اعلى من اى وقت مضى " .

وكما تشكل الاحداث المتفجرة في امريكا اللاتينية ، وافريقيا ، برهانا قاطعا على ذلك ، فان ما تشهده منطقة الشرق الاوسط يوضح بما لا يدع مجالا للشك سعي الولايات المتحدة الامريكية لتحويل المنطقة الى جزء من سياستها الكونية بالاعتماد بالدرجة الاولى على اسرائيل التي طالبت بعد ابرام اتفاق التحالف الاستراتيجي التزود بصواريخ بيرشغ ، وتطوير دورها كقوة نووية صغيرة في منطقة الشرق الاوسط . وبالاعتماد كذلك على مجموعة الدول الرجعية العربية التي تؤدى ادوارها المرسومة في اطار الاستراتيجية العامة للامبريالية .

لقد ذهبت الولايات المتحدة الامريكية عام ٧٨، الى محاولة تشكيل حلف عسكري يضم كل من اسرائيل السعودية ومصر وعمان والصومال، وروجت وسائل الاعلام الغربية في حينه لفكرة تشكيل حلف M.E.D.O في الشرق الاوسط على غرار احلاف السنطو والسياتو، واثريوس الخ.

وكان يبرر للسياسة الامريكية محاولاتها هذه ما حققت من نجاحات في المنطقة خلال العقد الماضي حيث جرى الاخلال بتوازن القوى لصالحها، بعد ان جرى تجسيد عملية الثورة الوطنية في عدد من الاقطار العربية، وفي نقل عدة بلدان كذلك الى معسكر العداء المكشوف لحركة التحرر العربية، وذلك بالاعتماد على طبيعة مصالح الطبقات التي تتولى الحكم في هذه البلدان .

وهي تسعى اليوم لقطف ثمار هذا النجاح باكبر قدر ممكن من السرعة من اجل المحافظة على موطئ قدم ثابتة وللحيلولة دون التأثير والتراجع امام التغييرات المحتملة في المنطقة . وتسعى الولايات المتحدة الامريكية للاستفادة من طاقات وامكانات حلفائها، والتنسيق فيما بينهم لتحقيق افضل النتائج، حيث يرتسم الدور الاردني في هذا السياق، خلال المرحلة الراهنة باتجاهين :

الاول : تدمير اضخم انجاز حققه الشعب الفلسطيني في تاريخ كفاحه المعاصر وهوانيعات الشخصية الوطنية المستقلة، وتوطد دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال الاستفادة من عوامل الضعف الداخلية التي مازالت تعانيها م . ت . ف .
الثاني : اعداد الاردن من اجل تأدية مهام عسكرية تخدم المصالح الاميرالية في منطقة الخليج الغنية بالنفط وذلك ضمن ما اسمي بتشكيل قوة انتشار سريع اردنية .

لقد كان هذان الموضوعان محور المحادثات التي دارت بين الحسين، وريغان ومبارك في واشنطن، وتمخض عنها مباشرة اعلان اسرائيلي " بالسماح " للاردن بتشكيل قوة التدخل السريع .

لقد راهن رجال النظام الاردني وما زالوا، برغم نتائج زيارة الملك حسين للولايات المتحدة، على نجاح النظام الاردني في تخليص الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة من المعاناة اليومية التي يعيشها، وفي وقف عمليات المصادرة والاستيطان، وفي استرداد الارض .

ويسعى هؤلاء عن عمد لتجاهل الطبيعة الطبقة التي يتشكل منها النظام الاردني، وعجزها المشين في الاستقلال عن سياسة الاميرالية فهل يستطيع النظام الاردني في طبيعة تركيبته الراهنة تحقيق الوعود التي يقدمها اصحاب العمود الثامن من جريدة القدس يوميا ؟ ان بحث المصالح الاقتصادية للتحالف الطبقي الحاكم، يشكل الاساس في استجلاء الدور التاريخي الملموس للنظام الاردني في هذه المرحلة .

لقد خصت الامبريالية البريطانية الاردن منذ البداية بدور مميز في استراتيجيتها العامة ولهذا كان الاستعمار يدفع للاردن أكثر مما يأخذ* . واعتمدت في سياستها تجاه الاردن على دعم كبار الملاكين العقاريين الذين كانوا هم انفسهم شيوخ العشائر، من خلال تقديم المعونات المالية ومن خلال ربطهم بجهاز الدولة والجيش الذي كان ينمو بشكل كبير نظرا للدور المطلوب من هذا الجهاز بصورة خاصة .

ومع تطور الاعتماد على جهاز الدولة، المرتبط بزيادة الاتفاق والمساعدات كانت تتكون في قمة هرم السلطة، البرجوازية البيروقراطية، وهي التي تضم المجموعة الحاكمة - والقيادات البيروقراطية المرتبطة فيها والمهيمنة على مؤسسات الدولة، فضلا عن جناحها الاخر داخل الجيش .

وبالاختلاف عن عدد من البلدان العربية المجاورة، كمصر والعراق التي شهدت نموا للبرجوازية البيروقراطية في مراحل معينة من سيطرة رأسمالية الدولة" وبعد التحول الذي طرأ على شرائح البرجوازية الصغيرة في السلطة والتي لعبت في مراحل معينة ادوارا تقدمية على المستويات الداخلية والخارجية، فان البرجوازية البيروقراطية في الاردن كانت بنتيجة مباشرة لعملية النفخ المتواصل لجهاز الدولة بالاعتماد منذ البداية على المساعدات الاجنبية، ولهذا ارتبطت تماما بحجم الزيادة في ميزانية الدولة المعتمدة اساسا على الدعم الخارجي، مما يفسر اكتفاء كبار الملاكين في بعض الاحيان بالارباح المقدمة نتيجة الدعم دون اللجوء الى زيادة توسيع ملكياتهم او حتى زيادة الاهتمام بها . وانعكس التغير في سياسة الاستعمار الجديد على المستوى الدولي على الدولة الاردنية. لقد اشتملت سياسة الاستعمار الجديد في منتصف الخمسينات وبداية الستينات على "التصدير الواسع لرأسمالية الدولة الاحتكارية الى البلدان النامية" وكما يقول سيمونيا "فانه أصبح من غير الممكن اعتبار مشكلة تصدير الرأسمال بشكل منفصل عن مجرى الصراع العام بين النظامين العالميين # بين الاشتراكية والرأسمالية لذا فهي تتحدد بشكل اساسي من قبل سياسة الحكومة في الدول الامبريالية وليس فقط من قبل مصالح مجموعات احتكارية معينة" وكانت اشكال التصدير هذه تتم من خلال مساعدات مالية غير مستردة وقروض بشروط سهلة، او من خلال مساعدات وقروض بشروط تجارية

في هذه المرحلة ايضا، تغلبت الغايات المرسومة للدور الاردني في استراتيجية الامبريالية على ما يمكن ان يقدمه من فوائد اقتصادية للشركات الاحتكارية في العالم . نظرا لضعف موارده وافتقاره للمصادر الخام او السوق الواسع، واتجهت المعونات المالية من اجل الحفاظ على النظام الذي تعرض للعديد من الضربات في اوائل ومنتصف الخمسينات بسبب المقاومة الجماهيرية الواسعة للمعاهدة البريطانية الاردنية وسياسة اطلاق العسكرة ومن

* بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الاردن .

١٠٠ اجل تعريب الجيش مما اسفرت بمجموعها عن تشكيل حكومة سليمان النابلسي الوطنية
عام ١٩٥٦ .

لقد ادت سياسة الاستعمار الجديد لتوسيع قاعدة التحالف الطبقي الحاكم في الاردن بحيث شمل فضلا عن البرجوازية البيروقراطية وكبار الملاكين والطفيليين تلك الفئة من البرجوازية الوطنية التي ارتبطت بتأثير سياسة الاستعمار الجديد الاقتصادية بالشركات الرأسمالية الاجنبية، لا من خلال المشاركة في رأس المال ولكن من خلال رخص الانتاج وتوريد المواد شبه المصنعة للمصانع التي اقامتها برأسمال وطني * .
وفي الواقع فان التطور اللاحق لمختلف فئات البرجوازية المذكورة بغض النظر عن مستوى التفاوت بينها من مرحلة لآخرى، كان مبنيا على قاعدة التبعية المباشرة للمعونات الاجنبية وتضخيم موازنة الدولة، مما قرر حقيقة هيمنة البرجوازية البيروقراطية المستندة بشكل اساسي على الدولة وبروزها الى مقدمة التحالف الحاكم ومما يهدد باستمرار في حال انعدام الدعم الخارجي بفقدان هذه الفئات لامتيازاتها الطبقية .

لقد كان الهدف من ربط هذه الفئات بهذه الصورة المباشرة ضمان استمرارية التبعية من جانب النظام الاردني للسياسة الامبريالية، وهذا ما استوعبته جيدا فئات التحالف الحاكم، ولا تغير مظاهر الانتعاش الاقتصادي التي اصابت الاردن في السنوات العشر الماضية من صحة هذا الاستنتاج .

صحيح ان موازنة الدولة قد ازدادت بوتائر عالية خلال هذه السنوات، حيث قفزت من ١٠٧ مليون ديناراً عام ٧١، الى ٧٩٥٣٧٥ مليون ديناراً عام ٨٣، الا ان هذا التضخم في موازنة الدولة ترافق بزيادة الضرائب وتقليص الضمان الاجتماعي .

وما زالت هذه الموازنة تعتمد بالدرجة الاولى على المساعدات الخارجية، حيث بلغ حجم المساعدات العربية منها ٢١٥ مليون ديناراً، بالاضافة لتغطية نفقات القوات المسلحة ويقدر حجم تحويلات العاملين الاردنيين من الخارج بـ ٢٥٠ مليون ديناراً اردنيا سنويا وبالاجمال فقد بلغ العجز الاجمالي بمقارنة الايرادات والقروض في الدولة بـ ٧٣ ، ٣٦ مليون ديناراً اردنيا للعام ٨٣ .

لقد رافق هذه المرحلة من الانتعاش التي (بدأت بالانكماش خلال السنتين الاخيرتين كما اشارت "الفائشال تايمز") ازدياد تأثير الفئات الطفيلية، وانتعاش بعض المرافق في الصناعة والزراعة، ولكن دون الابتعاد عن مصالح هذه الفئات وبما لا يضمن تحرر الاقتصاد الاردني من التبعية .

* المصدر السابق .

فقد انتعشت الاستثمارات في العقارات والتجارة، وتطورته فئات البرجوازية في الصناعات المعتمدة على الشركات الاجنبية كالادوية والمفروشات وغيرها مما يوء من الاستهلاك المظهري في الاردن، كما انتعشت بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة مع الدولة كالفسفات، وبينما ازداد استثمار الاراضي الزراعية في الاغوار، فان ذلك لم يعكس خطة زراعية متوافقة مع تدعيم الاقتصاد الوطني، حيث انخفض انتاج المحصول الاساسي من القمح، بينما ازداد على حساب انتاج انواع من المزروعات لاغراض التصدير الخارجي، وبلغ حجم ما رصدته الحكومة الاردنية للزراعة عام ٨٢ مبلغ ٣١٦ مليون ديناراً اردنياً فقط كان منهم ٢٦ مليون ديناراً لسلطة وادي الاردن التي يشرف عليها كبار الملاكين العقاريين.

وبينما ازداد التفاوت الاجتماعي، وازداد الفقراء فقراً، فقد ازدادت التناقضات في اوساط فئات البرجوازية في الاردن، حيث ازداد نشاط الطفيليين والفئات العليا التي تسيطر على المصارف والمؤسسات الكبرى والتي تسعى للتخلص من التبعية للبروقراطية، الا ان استمرار هذه التناقضات الثانوية لا يتجاوب مع حجم الدور الموحد الذي ينبغي لهذه الفئات الاضطلاع به في هذه المرحلة، ويمكن القول ان اعادة تشكيل البرلمان الاردني وتكوين الحكومة الجديدة في الاردن، كان يرمي فضلاً عن اهدافه السياسية اعادة ترتيب عناصر التحالف وتشبيته قاعدته، فقد ازداد تمثيل البرجوازيين من اصل فلسطيني في الحكومة وكان هذا تجاوباً مع ازدياد دور هؤلاء في الحياة الاقتصادية في الاردن، حيث انتقلت اقسام كبيرة منهم للعمل في الاردن وبشكل خاص بعد الازمة اللبنانية وتعزز خلال هذه السنوات اندماج هذه الفئات في اطار التحالف الطبقي الحاكم، ويمكن القول ان خطوة النظام الاردني الاخيرة كانت تسعى لطمأنة هؤلاء في عدم اعادة التمييز الاقليمي الذي لحق بالبرجوازية قبل عام ٦٧، والى ربط مصالحهم بشكل اكثر وثوقاً بالسلطة السياسية في الاردن.

كما كانت قرارات الحكومة الجديدة، "باردنة" البنوك ومنح مساعدات مالية لشركات النقل والتصدير التي تضررت من عدم دفع العراق لقيمة الصفقات التجارية وتسديد اديون المترتبة عليه، كمحاولة للتقليل من بعض مظاهر التناقض في صفوف البرجوازية في الاردن.

وبازدياد اندماج فئات البرجوازية الكبيرة فلسطينية الاصل في قاعدة التحالف الحاكم فانها لا تشكل فقط قاعدة للحل الامريكي، حيث تشاركها في هذا اوساط البرجوازية الفلسطينية الكبيرة في المناطق المحتلة وخارجها، وانما تمثل بشكل خاص قاعدة للتصور الاردني في الحل الامريكي، والذي ينادى بارجاع الضفة الغربية، او اجزاء منها في اطار مشروع ريفان للسيادة الاردنية.

ان هذه الاوساط لا ترى في انشاء الدولة المستقلة ضماناً في السيطرة الطبقيّة نظراً للعديد من التغيرات التي رافقت موقع القوى الطبقيّة المختلفة في ساحة الكفاح الفلسطيني، فضلاً عن عدم حاجتها للتفوق في سوق محصور في الضفة والقطاع بينما يمكن للاندماج ان يوسع

السوق المحلي .
ولهذه الاسباب لا تبدو عريية سرعة تجاوب العديد من فئات البرجوازية الكبيرة في المناطق المحتلة التي استفادت بالدرجة الاولى من اموال الصمود مع حلفائها في الضفة الشرقية، وحيث كانت عين النظام الاردني تتطلع اليهم منذ فترة طويلة .

لقد اعتمد النظام الاردني على هذه الفئة من اجل استرجاع نفوذه ومن اجل التعبير عن النظام سياسيا في المناطق المحتلة، ونتيجة للمؤهلات الخاصة التي تكتسبها هذه الفئة على صعيد البرجوازية الكبيرة الفلسطينية نظرا لازدياد الدور العام لساحة المناطق المحتلة ولدور طبقاتها المختلفة، فان النظام الحاكم في الاردن يعتمد عليها من اجل الضغط وابتزاز منظمة التحرير الفلسطينية، كما يحضرها في الوقت ذاته للخروج على شرعية م . ت . ف . ا . اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ان ممثلي هذه الفئة في المناطق المحتلة، يدركون تماما العجز المطبق للنظام الاردني في التأثير على اسرائيل او في استراتيجية الامبريالية في المنطقة، ولكنهم يستخدمون هذا السلاح امعانا في تضليل الجماهير الفلسطينية، في المناطق المحتلة، ومن اجل دفع قيادة م . ت . ف . ا . الى الالتحاق بركب التخاذل والاستسلام ، .

الا انهم ينطلقون في موقفهم هذا من زاوية خدمة مصالحهم الانانية الضيقة على حساب الاستقلال الوطني وعلى حساب مصالح كافة الفئات والطبقات الاجتماعية الاخرى .

أسباب وأبعاد أزمة منظمة التحرير الفلسطينية

- ظواهر سلبية في توجهات وممارسات القيادة الفلسطينية
- ماذا يعني التعاطي مع الحلول الأميركية؟



نعيم الأشهب* - براغ

الامبريالية.. الاسرائيلية .
وبعد بيروت ، تركز تكتيك واشنطن ضد الثورة الفلسطينية . من المواجهة التي بلغت القمة خلال حصار بيروت . الى التفجير من الداخل ، وكانت اداة التفجير الرئيسية مشروع ريجان الذي طرحته واشنطن فور مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت .

ويمكن القول ان حصيلة حصار بيروت وانعكاساته في اوساط البرجوازية الفلسطينية ، وبخاصة فئاتها العليا ، كان انضاج اليأس لديها من مستقبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، في ضوء التقاعس العربي عن نجدة المقاتلين المحاصرين لمدة تقرب من ثلاثة شهور والمصاعب التي تعاضمت ما بعد بيروت . والى جانب ذلك فقد جاء تفاقم اجراءات حكام اسرائيل في الاراضي المحتلة ، من مصادرة الارض وزرع المستوطنات الكولونيالية والاعتصار الاقتصادي ، وكذلك للتصريحات المتزايدة بالتصميم على عدم ترك الارض الفلسطينية ، ليمارس ضغطا شديدا على هذه الفئات من البرجوازية ولا سيما اقسامها الموجودة في الارض المحتلة . ولذلك ، فقد بدت على استعداد للتعاطي مع مشروع ريغان . وتعبيرا عن هذا التوجه راح بعض ممثلي الفئات البرجوازية في الاراضي المحتلة يرددون شعار : انقاذ ما يمكن انقاذه .

اما فئات هذه البرجوازية الفلسطينية الموجودة في الخارج ، وبخاصة المرتبطة بالبترو دولار . فقد ذهبت ابعد من ذلك ، وأثارت من جديد ، قضية اقامة حكومة فلسطينية في المنفى ، لتشكل اداة التعاطي مع

يمكن القول بان الأزمة التي نمر بها منظمة التحرير الفلسطينية هي اخطر واعمق . ذلك ان تعرض لها منذ قيامها عام ١٩٦٤ . تلك ان الازمات السابقة كانت نتيجة هجمات خارجية ، كمذابح ايلول الاسود في الأردن عام ١٩٧٠ ، واحداث عام ١٩٧٦ في لبنان ، واعنداءات الاسرائيليين وغزواتهم على مواقع المقاومة الفلسطينية ، وبرغم الخسائر التي كانت تلحق بالثورة الفلسطينية ، وأيا كانت نتائج اعادة تقييم الموقف ومراجعة اخطاء الماضي ونجاورانه ، فقد كانت الثورة الفلسطينية نخرج من ملاحمة من جديد ، وكان هذا ينعكس على وحدة منظمة التحرير . اما هذه المرة ، فالامر مختلف تماما ، فالصراع داخلي ، والخطر الجدي يهدد وجود المنظمة ذاتها .

ومعلوم ان العدوان الاسرائيلي ، المدعوم اميركيا ، في صيف عام ١٩٨٢ قد استهدف ضمن ما استهدف تفكيك حلقات التحالف الثلاثي : السوري - الفلسطيني - الوطني اللبناني عن بعضها البعض وتناول كل حلقة منها على انفراد . وذلك بعد ان اثبتت هذه الجبهة جدواها بعد انتكاسة مصر ، وتحولها الى قوة الصدام الامامية لحركة التحرر العربية في وجه الهجمة

* عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني .

البرجوازية المهزوزة . ويفسر هذا التنافس الكيفية التي كانت تنفق بها قيادة منظمة التحرير اموال الصمود في الاراضي المحتلة . بحيث تنال هذه الفئات نصيب الاسد على حساب الطبقات الشعبية . واليوم ، اذ يبدو هدف اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعيدا . ويسيطر على هذه الفئات البرجوازية اليأس من امكانية تحقيقه . فانها لا تجد حرجا في التحول نحو العودة للاردن . وهذا هو الافق الذي يطرحه مشروع ريجان امامها بدل الدولة المستقلة . ويمكن القول بان مصالحها الاقتصادية لا تتضرر من العودة للاردن . كما انها ترى . من منظورها الطبقي . ان حل القضية الفلسطينية في الاطار الاردني هو حل « قومي » في اخر الامر . ذلك ان الاردن بلد عربي . والامر الاساسي هو التخلص من الاحتلال الاسرائيلي . الذي يستهدف تهويد الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كذلك .

الالتزام بقرارات المجالس الوطنية

واذ راحت اعراض هذه الحالة من الانفصام والازدواجية تبدو في ممارسات ونشاطات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . بعد بيروت ، فقد دفع ذلك الى السطح وبحدة التناقض بين قرارات المجالس الوطنية وممارسات هذه القيادة ، وكشف ، بالتالي علة الاستنثار . في نشاط هذه القيادة . ولم تكن علة الاستنثار تشكلا خطرا جدبا على القضية الوطنية الفلسطينية عندما نشأت . نشاط هذه القيادة يدور في اطار المصالح الوطنية العليا ، التي تحقق عليها اجماع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية . ومن هنا ، فان احد الضمانات الاساسية ، اليوم ، لحماية القضية الوطنية برمتها من الاهدار ، هي في وضع حد لحالة الاستنثار واستبدالها بقيادة

جماعية ، تجسد بحق تشكيله جبهة وطنية فعلية وليس شكلية . وبهذا ، يتم ، في الوقت نفسه ، حل التناقض بين قرارات المجالس الوطنية وممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان مأساة هذه الفئات من البرجوازية الفلسطينية هي في عدم ابراكها الغرض الاساسي من مشروع ريفان . وهو نفس الوحدة الوطنية الفلسطينية من داخلها ، ليسهل اجهاض وتصفية الثورة الفلسطينية نهائيا ، في ظروف ما بعد بيروت البالغة التعقيد تماما ، كما كان شأن مبادرة روجرز ، التي طرحتها واشنطن عام ١٩٦٩ وادت الى خلافات مأساوية بين القوى الاساسية المعادية للاحتلال الاسرائيلي ، وبخاصة بين عبد الناصر وحركة المقاومة الفلسطينية ، حيث تحقق في اوج هذا الخلاف

« الحلول » الاميركية . بدل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي لا يمكن تأمين قبولها ، بتركيبها الحالية . للقيام بهذا الدور .

وغني عن القول ان التعاطي مع هذه المشاريع يعني ، اولا : التسليم بحصر معالجة القضية الفلسطينية في الاطار الاميركي المطلق ، وثانيا : القبول سلفا بسقف سياسي اقل من الدولة الفلسطينية المستقلة . ذلك ان مشروع ريفان سجل صراحة رفض قيام هذه الدولة ، واتفاقات كامب ديفيد سدت كل امكانية حقيقية امام هذا الهدف .

اما الحصيلة النهائية من التعاطي مع هذه المشاريع فهي تبيد الهوية الفلسطينية .

وهكذا . فان النتيجة الاساسية التي حققها مشروع ريجان ، والذي يعتبر احد اخبث الفخاخ السياسية الاميركية التي تم طرحها في المنطقة ، هي احداث انفصام واضح في موقف هذه الفئات العليا من البرجوازية الفلسطينية ، فهي من الجانب الواحد ثورية بمقدار ما يتعلق الامر بعمادة الاحتلال الاسرائيلي ، وهي من الجانب الاخر غدت محافظة بل ورجعية بمقدار ما يتعلق الامر بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

ان تناقض هذه الفئات العليا من البرجوازية الفلسطينية ، وبخاصة تلك الاقسام الموجودة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مع الاحتلال الاسرائيلي تناقض تناحري ، ناجم قبل كل شيء عن طبيعة هذا الاحتلال نفسه ، من حيث كونه احتلالا استيطانيا كولونياليا ، يستهدف تدمير المجتمع الفلسطيني بمختلف طبقاته ، دون تمييز ، وصولا الى طرد سكان المناطق المحتلة ، اسوة بالذين تم طردهم منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم ، ليرث هذا الاحتلال ارضا خالية ، بفرض فيها . بدل سكانها العرب . مستوطنين صهيانية . من هنا يمكن القول بأن الموقف العام لهذه الفئات البرجوازية لا يختلف جوهريا عن موقف بقية طبقات وفئات الشعب الفلسطيني من حيث العداء التناحري للاحتلال والطموح للتخلص منه .

اما موقف هذه الفئات من البرجوازية الفلسطينية من مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة ، فقد بقي مهزوزا ، يراوح بين الولاء لحكام الاردن والعودة الى سلطتهم وبين الولاء للدولة الفلسطينية المستقلة . وعندما بدا ان هذه الفئات انحازت الى جانب الدولة المستقلة ، بعد حرب ١٩٧٣ ، ووقوع الاعتراف العربي والدولي بحق الشعب الفلسطيني اقامة دولته المستقلة وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا . اشتدت المنافسة بين النظام الاردني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على كسب ولاء هذه الفئات

هناك اية ضمانات حقيقية بتحقيق اي من الاهداف الاساسية العادلة للشعب الفلسطيني ، ولا حتى تحرير الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ تحريرا حقيقيا .

وقد رصد الحزب الشيوعي الفلسطيني ومنذ وقت مبكر ، بعد بيروت ، عددا من الظواهر السلبية الخطيرة في توجهات وممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كونت القناعة حول هذا التحول في موقف هذه القيادة ، من ابرزها :

(١) الموقف من العمل المسلح

في الظروف التي تكونت نتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان واحتلاله قرابة ثلث اراضيه ، وتمدد القوات الاسرائيلية نتيجة ذلك فوق ارض جديدة لم تتأقلم بعد على تضاريسها ، مما يجعل جنود هذه القوات هدفا سهلا لنشاط قوات المقاومة ، وتوفر السلاح الذي كان يملأ لبنان وكل بيت فيه على امتداد سنوات عديدة . وتوفر الخبرة على استعماله بشكل جماهيري . هذه الظروف المؤاتية جدا لاستنزاف المحتلين الاسرائيليين وتحويلهم الى اسرى احتلالهم بذل العكس ، مما يشكل اداة ضغط سياسية هامة عليهم لارغامهم على التراجع ، ويساهم في الوقت نفسه ، في تنشيط المعارضة داخل المجتمع الاسرائيلي لهذا الغزو ولاستمرار احتلال الاراضي اللبنانية والفلسطينية ، فان قيادة منظمة التحرير بدت مترددة في استغلال هذه الظروف المؤاتية لتسعيد المقاومة ضد المحتلين الاسرائيليين ، بل بدت عليها اعراض واضحة للتخلي عن هذا الاسلوب في النضال . انطلاقا من قناعتها الخاطئة بان مفرقتها قد انتهت في بيروت وان هذه ليست معركتها . ويلاحظ ان السعوديين على وجه الخصوص كانوا يحرضون علنا بعد بيروت قيادة منظمة التحرير لتنفذ يدها من اسلوب الكفاح المسلح . وهكذا ، تنتقل هذه القيادة من مقولة كل شيء من فوهة البندقية الى التخلي الكامل عمليا عن البندقية . وقد انعكس هذا التوجه في الاجراءات الادارية التي اتخذتها هذه القيادة باحداث تنقلات وتغييرات اساسية في القيادة العسكرية ، بخاصة في منطقة البقاع ، والتي استهدفت استبدال قادة عسكريين وطنيين ومنحمرسين لمواصلة المعركة مع الاحتلال الاسرائيلي ، بغض النظر عن مدى نضجهم السياسي ، بأخرين مشبوهين بالفساد والجبن وانعدام الكفاءة .

تخطيط وتنفيذ مذابح ايلول ١٩٧٠ ، كما يغيب عن بال هذه الفئات من البرجوازية الفلسطينية غياب العناصر الاساسية ، في الوقت الراهن ، للضغط على الولايات المتحدة واسرائيل ، لارغامها على التراجع والتسليم بالحد الاثني من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . واهم هذه العناصر : وضع دولي يتسم بالانفراج . وليس بالتأزيم المتصاعد ، وميزان قوى ملائم في منطقتنا ، وليس ميزانا مختلا بشكل واضح لصالح التحالف المعادي ، وبخاصة بعد خروج مصر من معسكر حركة التحرر العربية ، وانتكاسة العراق ، وغزو لبنان ،

مأخوذ في الحسبان كذلك ان اسرائيل لم تعد مجرد تابع للولايات المتحدة ، وان العلاقات بينهما في حالة ازدهار وتوطد مستمرة ، كما تؤكد اتفاقية التحالف الاستراتيجي بين الطرفين . كما تتجاهل هذه الفئات في حماة احلامها الوردية الواهمة عن آفاق مشروع ريغان انه يدخل العنصر الاردني كمجرد شريك للاحتلال الاسرائيلي في ادارة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وان الهيمنة الاقتصادية وبقاء المستوطنات القائمة ومستقبل هذه المناطق الامني سيبقى - حتى بموجب هذا المشروع - بيد اسرائيل ، مأخوذ في الحسبان كونها الشريك الاخوي . بل يمكن ان تغدو ، صفقة مريبة كهذه ، معبرا شرعيا لاسرائيل وبرجوازياتها الى الاردن وبقية العالم العربي .

ان الخاصية الاساسية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني يكمن في ان ما حققته على مدى اكثر من خمسة وثلاثين عاما من الصراع الرهيب والتضحيات البالغة الصفاء ليس مكسبا ماديا ، بمعنى انها لم تحقق حتى الآن ، وبهذا الثمن الباهظ جدا ، تحرير شبر واحد

من الارض الفلسطينية ، بل ان ما حققته ينحصر في مكسب معنوي - سياسي ، وهو ان المجتمع الدولي اعترف ، اخيرا ، لشعبنا الفلسطيني بحق تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدنا لهذا الشعب . ان الاستعداد للتخلي عن حق الدولة الفلسطينية المستقلة ، والقبول بالتعاطي مع حلول دون ذلك ، والتنازل عن تمثيل هذا الشعب وعن منظمة التحرير ، انما هو اجهاض لهذا المكسب المعنوي - السياسي التاريخي وعودة بالقضية الفلسطينية الى المواقع التي كانت عليها عام ١٩٤٨ ، عقب مأساة تشريده وجرمانه من حقه في تقرير المصير واقامة دولته وفقا لقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ . وينبغي الانتباه انه مطلوب - بموجب مشروع ريجان - المغامرة سلفا بهذا المكسب المعنوي - السياسي التاريخي ، دون ان تكون

(٢) الموقف من الحزب الشيوعي الفلسطيني

لقد كان مجمل نهج هذه القيادة ، ومنذ البدء ، محاولة تحجيم الشيوعيين الفلسطينيين وضرب مواقعهم في اوساط الجماهير الفلسطينية والتميز ضدهم في اطار مختلف مؤسسات منظمة التحرير ، لكن هذا النهج لم يبرز بمثل الحدة الصارخة كما بعد بيروت . هذا ، في وقت كانت تحاول فيه هذه القيادة ان تحتفظ بعلاقات ودية مع الاحزاب الشيوعية الشقيقة في البلدان العربية والعالم ، للتغطية على هذا النهج ، ولتأمين دعم ومساندة هذه الاحزاب لها .

(٣) الموقف من سورية

إن القطيعة والنفور الذي ابدته قيادة منظمة التحرير تجاه سورية ، بعد بيروت لا مبرر له في وقت مضت فيه تعزز علاقاتها بانظمة اليمين والرجعية العربية وعلى رأسها حكام السعودية ، الذين لعبوا دور العراب لنشاط واشنطن خلال العدوان على لبنان وحصار بيروت ، والذين لم يكفوا لحظة واحدة عن محاولة فرض ارادتهم على منظمة التحرير ، وبالتالي : مصادرة استقلالية قرارها الوطني ، ذلك ان سورية هي البلد الوحيد من

دول المواجهة التي ما زالت تتخذ موقفا معاديا لمشاريع واشنطن في المنطقة . لقد انعكس هذا الموقف المختل من سورية في جميع ممارسات قيادة منظمة التحرير على النطاق العربي . ولم يكن صدفة ان ثبتت هذه القيادة في البيان الصادر عن الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني انتقادا صريحا لموقف دول جبهة الصمود والتصدي ، في وقت تجاهلت فيه كلية الدور التأمري الخطير الذي لعبته دول اليمين والرجعية العربية خلال غزو لبنان وحصار بيروت . وقد اسهم هذا الموقف المختل في زعزعة التحالف السوري - الفلسطيني في ادق الظروف التي تمر بها المنطقة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص .

الموقف من مشروع ريجان

لكن هذه الظواهر السلبية الخطيرة في توجهات وممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ما بعد بيروت ، لم تكن منفصلة عن موقف هذه القيادة من « الحلول » الاميركية ، بل كانت اعراضا تشير الى التحول في توجه هذه القيادة للتعاطي مع هذه الحلول ، وبخاصة مشروع ريجان . لقد تهربت هذه القيادة ،

بعناد ، عن اعلان رفضها لهذا المشروع الذي يستهدف اجهاض وتصفية القضية الفلسطينية ، كقضية تحرر وطني . وحتى في البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ، وضعت كل ثقلها حتى لا تغلق الباب نهائيا وباحكام في وجه هذا المشروع . وقد جاءت زيارة هذه القيادة للقاهرة والاجتماع برئيس جمهورية مصر ، الملتزم باتفاقات كامب ديفيد والمؤيد لمشروع ريجان نقلة نوعية على طريق التعاطي مع « الحلول » الاميركية ، وفتحت المجال العريض لسلسلة من اعمال الهدم لمنظمة التحرير وشرعيتها . وكانت باكورة ذلك دعوة حسين مجلس النواب الاردني المجدد منذ عشر سنوات للاتفاق بمن فيهم اولئك الذين كانوا نوابا انذاك عن الضفة الغربية المحتلة . وفي الحقيقة ، فانه في الوقت الذي انحازت فيه قيادة منظمة التحرير ، نهائيا ، الى جانب الفئات العليا من البرجوازية الفلسطينية ، وراحت تنبنى تصوراتها لمعالجة القضية الفلسطينية ، فقد انفتح الباب لتغيرات في تحالفاتها العربية والدولية . ولا ينحصر الامر ، على النطاق العربي ، في تعزيز علاقاتها بانظمة الرجعية واليمين العربية . فمن الملاحظ ان هناك خلل راح يتفاقم في السنوات الاخيرة ، بين علاقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالانظمة العربية وبين العلاقة مع الجماهير العربية العريضة ومنظماتها السياسية لصالح الاولى وعلى حساب العلاقة مع الثانية .

ان الحفاظ على العلاقة الكفاحية بالجماهير العربية العريضة وتعزيز هذه العلاقة ، كان وحده الكفيل بالزام الانظمة العربية باتخاذ مواقف أكثر ايجابية من القضية الفلسطينية . ان هذا النهج المغلوط ، والمرتبط ، علميا ، بسلوكية الدولة البرجوازية لا الثورة ، راحت تنمو اعراضه في السنوات الاخيرة ، وفي ميادين متعددة من نشاط منظمة التحرير وقد ادى ، اي هذا النهج ، بالضرورة مع التوجهات السياسية الجديدة ، لان تجد هذه القيادة نفسها اسيرة الحركة بين المحاور الرجعية واليمينية العربية ، وان لا تجد لنفسها ، بالتالي ، موقعا خارج هذه المحاور المرتبطة آخر الأمر بواشنطن ومخططاتها في المنطقة .

فرز واستقطاب طبقي على الساحة الفلسطينية

وفي تشخيص الحزب الشيوعي الفلسطيني للوضع ما بعد بيروت ، استنتج ، وفي وقت مبكر ، بان الساحة الفلسطينية ستشهد عملية اصطفاف وفرز واسعة وعميقة اكثر من اي وقت مضى ، سياسية وتنظيمية ، وذلك في ضوء المصاعب النوعية ما بعد خروج حركة المقاومة

الفلسطينية من داخلها ، فان التيار الثاني ، بتسعيه للشعارات المتطرفة وممارساته غير المسؤولة وعودته الى التركيز على شعارات التحرير الكامل ورفض مبدأ الحل السياسي واستخفافه بمصير منظمة التحرير ومؤسساتها ، انما يؤدي عمليا الى عزل قضية شعبنا وتجريدها من العطف والاعتراف الواسعين على النطاق الدولي ، وبالتالي : اهدار المكاسب السياسية الاساسية التي حققتها شعبنا حتى الان وبضرب وتصفية الخط السياسي الواقعي والمسؤول الذي وصلت اليه الثورة الفلسطينية عبر مسيرة طويلة ودامية .

وهكذا ، يكمل هذان التياران المنحرفان داخل الثورة الفلسطينية بعضهما البعض ويغذيان احدهما الاخر ، فتتار المهادنة بممارساته يضيف على تيار الرفض مسوح « العفلة والطهر الثوريين » بينما تيار الرفض يكسب بممارساته تيار المهادنة صفات الواقعية وروح المسؤولية تجاه معاناة شعبنا التي طالمت وتعقدت . ان هذين التيارين البرجوازيين المنحرفين داخل الحركة الوطنية الفلسطينية انما يعكس نشاطهما المتفاقم فقدان الصبر والنزق امام مصاعب المعركة وطول الطريق ، وكردود فعل على تفاقم جرانم حكام اسرائيل ومذابحهم المنظمة ضد شعبنا ، وخيانة الرجعية العربية وتواطئها ضد قضية شعبنا الوطنية .

ان الحزب الشيوعي الفلسطيني ادراكا منه لحجم الاخطار التي تهدد منظمة التحرير ، وجودها ووحدتها ، ومصداقية تمثيلها للشعب الفلسطيني ، وبالتالي : للوحدة الوطنية الفلسطينية ، ولمصير القضية الفلسطينية برمتها سيكرس كل طاقاته وجهوده ، بالتعاون مع كل تنظيم او فئة او اشخاص في الساحة الفلسطينية ، للعمل المسؤول للانقاذ الوطني ، وذلك من اجل انفاذ الوحدة الوطنية والحفاظ عليها على قاعدة قرارات المجلس الوطني السادس عشر وفي سبيل الاصلاح الديمقراطي : مع الادراك التام بان هذه المهمة الخطيرة في سباق مع الزمن . ذلك ان كل يوم يمر على استمرار الأزمة ، يجعل هذه المهمة اكثر صعوبة وتعقيدا .

وعلى كل حال ، فأيا كانت نتائج هذه الأزمة الخطيرة والمصيرية التي تمر بها الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطينية ، فان حزبنا سيواصل ، بلا كلل ، بل وسيضاعف جهوده ، من اجل مقاومة مشاريع التصفية الاميركية - الصهيونية - الرجعية ، التي تستهدف اهدار حقوق شعبنا الفلسطيني العادلة ، والمعترف بها من المجتمع الدولي ، ولسوف يتعاون ويتضامن مع كل موقف في هذا الاتجاه .

عن مجلة اليسار العربي

الفلسطينية من لبنان ، حيث كانت تمارس قدرا غير قليل من استقلالية الحركة . وغني عن القول ان هذا الاصطفاف والفرز يجري وسط عالم عربي ، تتفاقم فيه هو الاخر ، عملية فرز واستقطاب طابعها الاساسي

من أهداف مشروع ريجان نسف الوحدة الوطنية الفلسطينية

طبقا ، وذلك في ظروف تعزز هيمنة طريق التطور الرأسمالي في العالم العربي . وبالتالي : فان عناصر عملية الفرز والاستقطاب في الساحة العربية ، وهي في الاساس طبقية . كما اشير اعلاه . تضغط بقوة على الساحة الفلسطينية ، حتى قبل ان تتضح هذه الساحة تماما للفرز على هذه القاعدة الطبقية ، في ضوء المرحلة التاريخية التي تمر بها هذه الساحة وبمعنى اخر : اذا كانت اعراض الازهاق والاستعداد للتخلي عن راية النضال الوطني تبدو على البرجوازية الوطنية الفلسطينية ، ولاسيما فئاتها العليا ، حتى قبل انجاز قيام الدولة المستقلة ، فان للمحيط العربي وتناقضاته اثر كبير في ذلك .

وفي هذا السياق لم يكن مستغربا وقوع الاشفاق داخل حركة « فتح » ، اذا اخذنا في الحسبان الطابع العريض والمتنوع لتركيبتها باعتبارها اكبر تنظيم في الساحة الفلسطينية ، وان ما جرى ويجري داخلها هو احد اشكال الاصطفاف والفرز السياسيين المشار اليهما في الساحة الفلسطينية . واذا كان الصراع داخل فتح قد اتخذ هذا الطابع الدموي العنيف اولا ، وامتد خارج منظمة « فتح » ليشمل الساحة الفلسطينية برمتها ثانيا ، فذلك لانه صراع على مركز اتخاذ القرار الفلسطيني ، الذي كانت تستأثر به قيادة « فتح » طيلة الوقت .

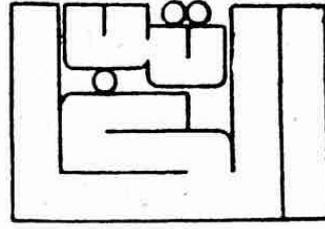
واذا كانت نتائج غزو لبنان وخروج حركة المقاومة الفلسطينية من بيروت قد اسفرت عن اشتداد نشاط التيار اليميني المهادن داخل حركة التحرير الوطني الفلسطينية ، فان من نتائج هذا الغزو كذلك تفاقم نشاط تيار التطرف والرفض ، رغم ان سير الاحداث في السنوات الماضية ، وبخاصة منذ مذابح ايلول ١٩٧٠ في الاردن ، قد اضعفه وضيق قاعدته السياسية بين الجماهير الفلسطينية . واذا كانت ابرز تجليات التيار الاول ، ما بعد بيروت هي الركض وراء اوام الحلول الاميركية ، والمغامرة بشق الوحدة الوطنية ، باهدار المكاسب السياسية الاساسية التي حققتها شعب الفلسطيني بنضاله الطويل والعسير ، مما يجبر هذا التيار يمثل ، في هذه المرحلة الخطر الرئيسي على الثورة

في المحترق والطبقي

لبعض جوانب قصور

حركة التحرر

الفلسطينية



بقلم: تيسير العاروري - جامعة بيرزيت

يجب ان نحكم على الانسان بتصرفاته ، والتصرفات بنتائجها .

"كراسين"

مدخل

لقد شهدت السنوات الاخيره ازدياد ارتباط القضية الفلسطينية بالوضع والمتغيرات الدولية، وازداد التصاقها بالجوانب الاستراتيجية للصراع الطبقي على المستوى الدولي . وبالتالي ضمن القضايا ذات الارتباط المباشر بالحسابات الاستراتيجية في السياسة الدولية . وقد عكس هذا نفسه من خلال ما قاد اليه توتير الوضع الدولي، السمة المميزة للسياسة الخارجية لادارة ريغان، من ازدياد تعقيد القضية الفلسطينية وتوسيع دائرة الصراع والتوتر في المنطقة .

كما ان "التطور النوعي في العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل، حيث لم تعد مجرد علاقة تبعية، خاصة بعد اتفاقية التحالف الاستراتيجي بينهما وكون اسرائيل تمتلك السلاح النووي قد زاد من اخطار تحول الصراع في الشرق الاوسط الى حرب عالمية جديدة . ويربط هذا الوضع قضية الشرق الاوسط اكثر فاكتر بقضية السلام العالمي والدفاع عن الانفراج "

وفي هذه الحقبة التاريخية فان اهم ما يميز الوضع العربي هو الخلل الكبير في ميزان القوى على صعيد المنطقة لمصلحة اليمين العربي والرجعية . وقد باتت هذه المنطقة بمثابة واحدة من ابرز مناطق ضعف الحركة الثورية العالمية، ولذلك، ولهذا السبب قبل غيره،

وهو ليس من قبيل الصدفة مطلقا . كانت هذه المنطقة وليس غيرها ، ساحة الهجوم الكبير والمتواصل للامبريالية - الامريكية بشكل خاص ، وحلفائها في المنطقة ، اسرائيل والرجعية العربية - وذلك لاستغلال الوضع الناشئ .

ومرد ذلك يعود لعدة اسباب اهمها : موقف القيادات السياسية في اكثرية الدول العربية الوطنية المتردد في صراعها مع الامبريالية والقوى الرجعية في المنطقة والمواقف غير الحازمة او المثابرة في الصراع ضدها ، والتردد والتأرجح (وصولا الى مناصبة العداء احيانا) في علاقة التحالف مع قوى الثورة العالمية وبشكل خاص مع الاحزاب الشيوعية ومع الاتحاد السوفياتي . وبالتالي فان هذه العلاقة لم تتطور مطلقا لتصل الى المستوى الضروري مستوى التحالف الاستراتيجي ، لاطراف تجمعها عملية ثورية واحدة .

يضاف الى ذلك ، تغييب الجماهير الشعبية ، وتنفيس طاقاتها الثورية من خلال فك ارتباطها بالمنجزات الثورية ، وصولا الى الغاء دورها او مشاركتها في اي شيء سوى التصفيق والتهاتف وحمل الصور . ولعل ذلك مرتبط بخصوصية انتصارات حركة التحرر العربية في الخمسينات والستينات بالاعتماد الواسع على الجيش والتنظيمات العسكرية والانقلابات - بشكل خاص من قبل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة - بديلا لضعف حركاتها وتنظيماتها السياسية ، وضعف ، و احيانا غياب الاطر والمنظمات الجماهيرية الفعالة .

اضف الى كل ذلك حرمان الجماهير الشعبية من كافة اشكال الممارسة الديمقراطية ، حرية التنظيم والممارسة السياسية ، والنقابية ، حرية التعبير والرأي . وافراغ كافة المؤسسات التمثيلية من محتواها الديمقراطي . وتحويلها الى مجرد اذرع متفرعة عن الجهاز التنفيذي وبشكل خاص عن جهاز أمن النظام .

على خلفية هذا التحديد السريع لطبيعة ارتباط قضيتنا في هذه الحقبة التاريخية بالوضع الدولية والعربية ، نبدأ بطرح السؤال التالي : هل كان قدرا ان تمنى حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل ما منيت به من خسائر واخفاقات وتراجعات وهزائم احيانا ، بدءا بايلول سنة ١٩٧٠ مرورا باحراج جرش وتل الزعتر والخروج من بيروت وصبرا وشاتيلا واخيرا طرابلس ؟؟ ان نفس هذه الحقبة ، كانت بمثابة حقبة الانتصارات العظيمة لحركات التحرر الوطني في فيتنام ولاوس وكمبوديا واليمن الديمقراطية ، وانغولا وموزامبيق واثيوبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر وبنين وافغانستان ونيكاراجوا وايران وغيرها . ان هذه الانتصارات والانجازات لحركة التحرر الوطني العالمية لا يضاهاها سواء من حيث الاتساع أو الاثر سوى انتصارات هذه الحركة في اعقاب هزيمة النازية والفاشية وقيام المعسكر الاشتراكي في اواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات .

اذن لماذا هزائمنا في حقبة انتصارات الاخرين ؟!

هل هو قدر؟ القدر لا يدخل ضمن دائرة منهج التحليل العلمي، ولذلك فهو مستثنى.
اذن هل هي الصدفة؟ الصدفة هي شكل تجلي الضرورة. والضرورة تعبر عن نفسها من خلال الصدفة. وعليه هل كانت هزائنا ضرورة؟ واذا كانت حقيقة ضرورة، ما الذي جعلها كذلك؟ اين هي الاسباب الداخلية المنبثقة من الطبيعة الداخلية لحركتنا الوطنية التحررية؟ ان التحليل المقارن يمكن ان يقودنا للاجابة على هذه الاسئلة او بعضها.
سنقسم عوامل التشابه والاختلاف الى شقين: موضوعية وذاتية.

الجوانب الموضوعية

- (١) في كل تلك الامثلة المذكورة، كان يجرى الكفاح ضد عدو مستعمر اجنبي - الولايات المتحدة الاميركية، البرتغال، انجلترا او فرنسا، في حين بالنسبة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، فان الكفاح يجرى ضد استعمار استيطاني، يختلف كيفيا، من حيث جوهره، عن الاستعمار الكولونيالي التقليدي.
- (٢) عنصر الزمن وبعد المسافات وما يرتبط بها من ضرورات انتشار قوات الغزو الاستعماري وما تتطلبه من نفقات وتكلفة هائلة. وعليه فان نقل القوات والتعزيزات من كاليفورنيا الى فيتنام او من لشبونة الى انغولا ليس مثل نقلها من تل ابيب الى رام الله او من نتانيا الى طولكرم..... الخ.
- (٣) طبيعة التناسب السكاني في منطقة الصراع. فاذا كان الاميركيون اقلية في فيتنام وكذلك البرتغاليون في انغولا والانجليز في الهند، فان اليهود الاسرائيليين هم الاكثرية (حوالي ٧٠٪ من السكان) من مجموع سكان اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.
- (٤) لقد قاتل المقاتل الفيتنامي والانغولي واليميني من على ارض وطنه وبين ظهري شعبه، في حين ان القوات الفلسطينية كانت قوات مهاجرة، في الاردن ردحا من الزمن ثم في لبنان وسوريا ومصر والعراق وغيرها.
- (٥) في كل تلك الامثلة، كان هناك دولة او اكثر تقوم بدور ظهير الثورة، دولة تسند الثورة وتحمي ظهرها، وتستند الثورة اليها، ولديها الاستعداد لتحمل كافة تبعات العبء الناشئ عن القيام بمثل هذا الدور.
- (٦) الاعتبار الدولية، الاهتمام الخاص الذي اولته، وتولييه الامبريالية العالمية، وبشكل خاص الاميركية، لاسرائيل. حيث كما اثبتت تجربة العقود الثلاثة الماضية، بشكل قطعي واضح لا لبس فيه، ان اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للامبريالية العالمية قد تفوقت نوعيا حتى عن اهمية فيتنام، عداك عن انغولا او اثيوبيا او نيكاراغوا، حيث استطاعت اسرائيل ان تقدم للامبريالية ولقضية الرأسمالية العالمية اكثر بكثير من اعضاء اصليين في حلف الناتو مثل تركيا او ايطاليا، بل وحتى في بعض الجوانب اكثر من انجلترا او فرنسا، كما تشير مقارنة نتائج العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والعدوان الاسرائيلي الامبريالي على ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧.

العوامل الذاتية

وهي الاله من وجهة نظرنا وذلك بالارتباط مع القضية قيد البحث في هذه المقالة - وليس بمعنى انها الاله في العملية الثورية او في ديالكتيك علاقة الذاتي بالموضوعي - وبشكل خاص لانها تتعلق بالذات الفلسطينية، وبالارادة الفلسطينية. وفي هذا الجانب بالذات تستطيع الجماهير الشعبية الفلسطينية ان تجرى التغييرات الضرورية لاستمرار الحركة وتطورها لانها ضمن دائرة تأثيرها المباشر، ومن خلالها ، من خلال الجانب الذاتي وبه فقط يمكن للحركة الثورية الفلسطينية ان تؤثر في الجوانب الموضوعية بغرض تغييرها بما يخدم مصلحة الحركة والوصول الى اهدافها باقصر واسرع الطرق .

١ - التركيب الطبقي وقيادة الحركة .

لم تكن صدفة ابدا الا بقدر ما هي تعبير عن الضرورة، ان تتميز ثورات حركة التحرر الوطني المنتصرة خلال العقدين الاخيرين عن تلك التي انتصرت في مرحلة سابقة، (اواخر الاربعينات والخمسينات) او قبل الحرب العالمية الثانية، بانها جميعا تقريبا بقيادة الطبقة العاملة او بقيادة ممثلي الطبقة العاملة، حركات سياسية تتبنى الماركسية - اللينينية * . ان هذا يعكس روح العصر، يعكس المستوى الجديد لتداخل حركة التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي وتداخل مهمات التحرر الوطني بمهمات التحرر الاجتماعي . وتعكس ايضا المستوى الجديد لتداخل الصراع الوطني من اجل التحرر الوطني وطرد الاستعمار بالصراع ضد الامبريالية العالمية، وضد الرأسمالية العالمية . ويعكس المستوى الجديد الذي تقتضيه الضرورة الموضوعية من التحام وتحالف وانسجام كافة روافد مجرى العملية الثورية الواحدة .

في حين ان الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في م . ت . ف .، بقيت قيادتها بيد ممثلي البرجوازية الفلسطينية - الكبيرة والمتوسطة بالدرجة الاولى وممثلي البرجوازية الصغيرة، ولكن على درجة أقل . ان هذا يعكس نفسه بشكل دقيق في كافة اجهزة ومؤسسات م . ت . ف . ، وبشكل خاص في اجهزتها القيادية . اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي والمجلس الوطني . وهكذا فان البرجوازية الفلسطينية وبسبب من وضعها الطبقي من جهة، ومن جهة ثانية وضعها السياسي والوطني والقومي والدور المنوط بها القيام به، فهي في وضع متناقض، انها

x ان ايران هي الشذوذ الوحيد عن هذه القاعدة، ولكنها حتى الان لا يمكن اعتمادها بصفتها خروجاً أكيداً عن القاعدة المذكورة، وذلك لان العملية الثورية في ايران لا زالت في حالة مخاض وعلى مفترق طرق، ولم تستقر الامور بها بعد . ومن الصعب التصور ان يقود نهج القيادة الايرانية الحالية الى المحافظة على مكتسبات الشعب الايراني وتطويرها .

تفقد حركة وطنية تناضل ضد الصهيونية وضد الامبريالية، وبالتالي ضد الرأسمالية بالضرورة، وهذا بالمنظور التاريخي والاستراتيجي وبشكل خاص في ظل الواقع الجديد لطبيعة الصراع الطبقي على المستوى العالمي في العقدين الاخيرين، هو نضال ضد الاساس الطبقي الذي تقف هي عليه، انها تسحب البساط (بساط السيطرة الطبقي) من تحت اقدامها بيديها .

وفي هذا يكمن مفتاح فهم الكثير من المواقف والشعارات والتصريحات و"منهج" العمل . وكذلك التردد والمراوحة وعدم المثابرة وازدواجية المواقف والكثير غيرها . اضع الى ذلك ارتباطات البرجوازية الفلسطينية، بمختلف اشكال هذه الارتباطات وابعادها ومضامينها السياسية والطبقية والاقتصادية وغيرها، بالبرجوازية العربية ومن خلالها بالانظمة العربية، مع ملاحظة ان الجزء الاوسع نفوذا والاقوى تمثيلا في اجهزة م . ت . ف ، هو البرجوازية الفلسطينية المقيم في خارج المناطق المحتلة - الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص في السعودية ودول الخليج والاردن .

وخلال العقدين الماضيين كانت البرجوازية العربية تتجه الى اليمين بوتأثر متسارعة ضاعفت منها سياسة التمويل المستندة الى عائدات النفط وغياب مركز الاستقطاب للحركة الثورية العربية الذي كان يقوم به عبد الناصر . وكانت البرجوازية العربية في حركتها المتسارعة نحو اليمين تجر في ذيلها البرجوازية الفلسطينية ، (بفعل الروابط الموضوعية) . وليس بالضرورة برضاها او موافقتها بل وفي معارضة طموحاتها الرومانيسية احيانا . من هنا الموقف المتردد غير الحازم ، تجاه التصدي للامبريالية الاميركية بشكل خاص ، ومشاريعها ومؤامراتها . وتجاه الرجعية العربية وتواطؤها بما في ذلك نظام السادات ونظام خليفته مبارك .

في الحديث عن البرجوازية الفلسطينية (الكبيرة والمتوسطة) . لا بد من ملاحظة :
أولاً، ان اطلاق اصطلاح طبقة عليها بالمفهوم العلمي للطبقة ليس دقيقاً (الا اذا كنا نقصد ذلك الجزء المقيم في المناطق المحتلة) ، وذلك لانها موزعة في اقطار مختلفة - المناطق المحتلة، والاردن والكويت والسعودية ودول الخليج ولبنان وغيرها - وبالتالي فان مصالحها ليس بالضرورة ان تكون متماثلة او متطابقة بل وفي بعض الاحيان، يمكن ان تكون مصالحها متناقضة، ذلك تبعاً لطبيعة العلاقة بين برجوازيات الاقطار التي تعيش بين ظهرانيها .

ثانياً ؛ ان وراء هذه الشرائح البرجوازية موزع بين كونها فلسطينية من جهة المنشأ والارتباط النفسي والعاطفي والتاريخي ، وبين كونها سعودية او اردنية او كويتية من حيث ارتباطاتها الاقتصادية والمعاشية من جهة ثانية، وكلما كان التباعد والتناقض بين الولايتين اقل كلما برز أكثر رجحان كفة الولاء للمصلحة الاقتصادية الذاتية، كما هو بارز بالنسبة للبرجوازية الفلسطينية - الاردنية (البرجوازية الاردنية من اصل فلسطيني) . ولكن في المحصلة النهائية فانها فلسطينية بقدر ما هو رفيق الحريري لبناني .

ثالثاً: بفعل زيادة دور واهمية المناطق المحتلة في النضال الوطني الفلسطيني، وبشكل خاص خلال السنوات الاخيرة، فان الدور النسبي للطبقات المقيمة في هذه المناطق سيزداد تبعاً لذلك، وقد ازداد بالفعل اهمية دور برجوازية المناطق المحتلة (وازداد بالطبع دور الطبقة العاملة) في المناطق المحتلة بشكل ملحوظ بعد خروج المقاومة من بيروت، ومن المنتظر ان يزداد هذا الدور أكثر وأكثر .

رابعاً ان الدور الاخطر واكثر رجعية في هذه المرحلة من النضال الوطني الفلسطيني، (حيث تتركز المعركة حول الالتفاف على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني واقامة دولته الوطنية المستقلة وسحب بساط الشرعية ووحداية التمثيل من تحت اقدام م.ت.ف.، والعودة الى صيغة المملكة المتحدة او حتى صيغة "وحدة" الـصفتين، وهذا ما تمهد له اجراءات النظام الاردني الاخيرة) هو الدور الذي يمكن ان تلعبه البرجوازية الفلسطينية - الاردنية الكبيرة والى جانبها تلك العناصر من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة المرتبطة أو الموالية للنظام الاردني في المناطق المحتلة . انها الطابور الخامس للنظام الاردني في الجبهة الفلسطينية. وهي الجسر الذي سيعبر عليه الملك حسين الى الضفة الغربية او بعض اجزائها، اذا ما قدر له في يوم من الايام ان يعبر اليها .

٢ - سياسة تمويل حركة التحرر الفلسطينية .

بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، وعلى اثر النهوض العارم لحركة المقاومة الفلسطينية في اعوام ٦٨، ١٩٦٩، واكتسابها لمصداقية عظيمة ليس في اعين جماهير الشعب الفلسطيني في مختلف مواقع شتاته، بل وكذلك في اعين الجماهير الشعبية العربية حيث كانت تحمل لهذه الجماهير الامل وتشير الى طريق ازالة اثم وآثار هزيمة الانظمة العربية، مقاومة المعتدى والتصدى له والصمود في وجهه لا التراجع والتخاذل امامه والسعي للتعايش معه . على اثر كل ذلك، بدأت الدول العربية الغنية، وبشكل خاص السعودية ودول الخليج العربي، بتقديم مساعدات مالية ضخمة لحركة المقاومة الفلسطينية، وقدمت تسهيلات كبيرة لـ م.ت.ف. لتنظيم عملية جباية الاموال والتبرعات من المغتربين الفلسطينيين في هذه الدول من خلال تبني هذه الدول لنظام خصم ٥٪ من رواتب كافة العاملين الفلسطينيين بشكل تلقائي وتحويلها الى الصندوق القومي الفلسطيني .

ان الاغداق المالي لهذه الدول على الحركة الفلسطينية، كان دائماً، ولا عجب، مثار انتباه وتساؤل خاصة وان ليس لهذه الظاهرة من مثيل في تاريخ الحركة الثورية العالمية . على العكس تماماً، فان الغالبية الساحقة، ان لم تكن كافة ثورات التحرر الوطني كانت تعاني اشد المعاناة من نقص امكانياتها المالية والمادية . وكثيراً ما كانت تساق تبريرات وتفسيرات لا تصمد للمحاجة الجادة او العلمية . كان يقال بان هذه الاموال تقدم تحت ضغط عامل التضامن القومي العربي، أو ان هذه الانظمة تريد ان تكسب ود حركة المقاومة الفلسطينية،

او أن تريد كسب بعض المصداقية، او خوفا من غضب الجالية الفلسطينية المقيمة في ذلك البلد، او لتفادي ان تقوم م.ت.ف. بتحريض هذه الجاليات ضد هذه الانظمة، خاصة وانها انظمة ضعيفة في غالبيتها . . . الى آخر هذه القائمة الطويلة من المبررات

ان هذه الظاهرة، وان كانت غير واضحة المعالم تماما في السنوات الاولى، الا انها سرعان ما بدأت تتضح وبالاساس من خلال نتائجها العملية واثرها في الحركة ومسارها ونهجها .
 ان الجزم بان هذه الظاهرة كانت سياسة مبرمجة، ذات اهداف محددة من وضع وتخطيط الدوائر الامبريالية والصهيونية لتنفيذها هذه الانظمة العربية - وليس بالضرورة عن معرفة وعن وعي - ليس من قبيل تحميل الظواهر من التفسيرات او المضامين أكثر مما تحتتمل .
 او لم يعد في ظل المليارات النفطية طريق قتل الانسان بالتحمة، اخطر واشد فعالية من طريق قتله بالتجويع، كونه اسهل واسرع .
 ان هذا الاختيار لطريق القتل، لا يعني ان الامبريالية اصيحت اكثر تحضرا ورحمة تجاه حركات التحرر الوطني ولذلك فهي تريد استبدال مقصلة القرون الوسطى بالكهربائي وانما لان الخيار الاخر، القتل بالتجويع، قد سقط من سلة الخيارات بفعل وجود المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي بامكانياته العظيمة واستعداده الدائم لمساعدة ودعم الحركات الثورية وثورات التحرر الوطني بمختلف الاشكال ووفق حاجاتها .

ان مضمون هذه السياسة كان ولا زال اغراق الحركة بالاموال وتفريغ "جهدها" الثوري، قتل مرونتها الثورية، المتمثل في سرعة الحركة وسرعة الاستجابة للفعل ورد الفعل، والمقدرة على العمل في مختلف الظروف واتقان مختلف اشكال النضال والتكتيكات وسرعة التقدم والتراجع . . . الخ، واستبدالها بنزول اجهزة الحكم البيروقراطية المتضخمة البليدة، البطيئة الحركة، الغارقة في الملفات والسجلات والورق، والتقارير، حيث يستبدل الهواء النقي في الحقول والخنادق والقواعد وخط المواجهة، الكفيل بقتل الجرائم والطفيليات في الجسم في مراحل ظهورها الاولى، باجواء الهواء الفاسد المشبع بالدخان في الغرف المغلقة من المكاتب القاعبة في الطوابق العليا في غابة بنايات الكبيرة حيث الاجواء المناسبة لنمو وتكاثر المنتفعين والطفيليين والانتهازيين والمتسلقين . . . الخ. وحيث تغيب أهداف الحركة عن الاعين ليحل محلها هدف اساسي، هو المحافظة على المؤسسة، على الذات وتحسين وضعها .

ان هذه السياسة تودي بالحركة - بالضرورة - الى وضع تتضخم معه الاجهزة البيروقراطية والنفقات لتصل الى مئات او حتى الاف الملايين من الدولارات، التي لا يمكن تأمينها الا من الدول العربية الغنية وبالتحديد من البترو دولار. ولا شك بان المحافظة على "حنفية" البترو دولار مفتوحة يقتضي عدم اغضاب او ازعاج اليد القاضة عليها وسرعة الاستجابة لتلميحاتها، وليس عبثا قيل "من يدفع القرش يطلب الموسيقى" .

٣ - الموقف من الجماهير والمنظمات الجماهيرية .

ان من اولى نتائج سياسة الاغراق المالي السابقة الذكر، ومن اخطرها، هو تغير موقف الحركة تجاه الجماهير . فالحركة التي تعيش بين الجماهير، تشعر كل لحظة باهمية علاقتها الحية بالجماهير ومدى حيوية احتضان الجماهير لها ودعمها . وبالتالي تحرض على سبل الابقاء على هذه الصلات والروابط بالجماهير وتطويرها، من خلال تأطير حركة الجماهير وتفعيلها عن طريق تطوير واستحداث اشكال جديدة لتنظيم واستيعاب طاقات الجماهير وشحن كفايتها والارتقاء بها ومعها من ملكوت العفوية الى ملكوت الوعي .

ولعل من ابرز ملامح انجازات الحركة الوطنية في المناطق المحتلة، وفي الضفة الغربية بشكل خاص، تلك العلاقة الراقية التي طورتها مع الجماهير الشعبية واطرتها في اطر متعددة ومتباينة، نمت ونضجت على شجرة الحياة، مختبر الثورة والثوريين، وخاضت معها وبها معارك نضالية سياسية هامة من امثال معركة كامب ديفيد والحكم الذاتي والادارة المدنية وغيرها الكثير .

ان سياسة الاغراق المالي افرزت من البيروقراطيين من لا يختلفون مطلقا في نظرتهم للجماهير والعلاقة معها والخوف منها ومن مبادراتها الثورية واستقلالها النسبي عن صنوهم في الاجهزة البيروقراطية للانظمة العربية، واخذت تقلدها، وكما ان وزير الشؤن الاجتماعية في الاردن أو العراق او غيره يستطيع بقرار وبعض الاموال ان "يقيم" اتحادا للمرأة" واتحادا للشباب" و... الخ، ووزير العمل بنفس الاسلوب يستطيع ان يقيم "النقابة" الفلانية او ان يأمر بحل اتحاد النقابات وان يعين تشكيلة بعد "اجراءات وتحضيرات ملائمة" بمساعدة الامن العام والمخابرات وبعض الاموال، فان صنواهما في الهرم البيروقراطي الفلسطيني مارسا نفس الاساليب ولكن بنجاح اكبر بفضل المصادقية الوطنية التي يستمدانها من كونهما ينتميان الى حركة تخوض معركة تحرر وطني .

وكانت نتيجة مثل هذه الجهود خلال السنوات الثلاث الماضية، على وجه الخصوص، ايقاع اضرار في الحركة الجماهيرية ومنظماتها وبالتالي في الحركة الوطنية نفسها وفعاليتها الكفاحية فاقت بمئات المرات الضرر الذي اوقعه بها الاحتلال . فاعرققتها في بحر الانقسامات (اصبح هناك اربع نسخ من كل منظمة) والصراعات الداخلية والتمزق وحولت القسم الاكبر منها الى مجرد اسم وختم . وكونها لا تلزم الا لوضع اعلان تأييد او استنكار او تعزية او تهنئة في جريدة عندما يطلب منها ذلك، فلا حاجة للجماهير الحقيقية، حيث يكفي بضع اسماء لتسمية هيئة ادارية، ولا مانع ان تتكرر نفس الاسماء، ولكن بتراكيب مختلفة في عدة هيئات ادارية، خاصة اذا "عزت" الاسماء وفاضت الاموال واقتضت ضرورات التعليمات والمراسيل اقامة العديد من هذه النقابات واللجان والاتحادات والنوادي الصورية .

وقد فتح هذا النهج الطريق رحبا امام الوصوليين والباحثين عن الشراء السريع والكسب غير المشروع وبثوب "مناضلين وطنيين" ومظاهر ذلك لا يحتاج الانسان لبذل اى جهد للبحث عنها فهي تطل عليه في كل لحظة من خلال صوت ابواق السيارات الفاخرة الجديدة ومن شرفات الفيلات التي اخذت في الانتغار مثل الفطر في يوم دافيء مشمس بعد ايام من المطر الغزير .

٤ - التحالفات .

ان من بدهيات النضال التحررى الوطني، السعي لتشكيل اوسع ائتلاف جبهوى ممكن وحيث ان كافة الفئات والطبقات الاجتماعية لها مصلحة اكيدة في النضال ضد المستعمر الاجنبي (باستثناء قلة من العناصر والافراد او المجموعات المرتبطة بالاحتلال الاجنبي، وهي في الغالب لا تشكل طبقة او فئة اجتماعية) فانه يكون لزاما على قيادة حركة التحرر العمل الدؤوب للاستفادة من كل طاقات الشعب بكل طبقاته وفئاته وذلك بجمعها حول برنامج للحد الادنى، يكون قاسما مشتركا لاهدافها المرحلية، ضمن ائتلاف جبهوى عريض. وهذا يتطلب بالضرورة نبذ روح الهيمنة، ومحاولات فرض برنامج سياسي لفصيل معين على فصائل اخرى او على الحركة بمجملها، وسيادة الممارسة والعلاقة الديمقراطية ونبذ العصبوية العمياء سواء في العلاقة بين مختلف فصائل الحركة او بينها وبين الجماهير الشعبية .

ان التحالف لا يعني مطلقا انتقاء اى مظهر من مظاهر الخلاف او التناقض بين الحلفاء، ولكن يجب ان لا يغيب عن البال ولو للحظة واحدة ان مثل هذه التناقضات في صفوف الحلفاء يجب التعامل معها بصفحتها ثانوية وغير تناحرية بالمقارنة مع التناقض الرئيسي التناحرى مع العدو المشترك، ولا يعني تكريس وضع معين ثابت او موازين قوى محددة ضمن التحالف، وذلك ببساطة لانه تحالف قوى في حالة حركة وتغير مستمرين . ويكون التحالف اكثر قوة واتزاناً بقدر ما يعكس موازين وعلاقات القوى التي تشكل التحالف، وهذا لا يمكن ان يتم الا بسيادة الديمقراطية في التحالف، وهي شرط ضرورى وكاف لان يعكس التحالف باستمرار موازين وعلاقات القوى المتغيرة وبالتالي يبقى التحالف متزناً ومتيناً .

هذا على النطاق الداخلى، اما على نطاق التحالفات الخارجية، فالامر - نظريا على الاقل - يبدو في غاية البدهاءة والبساطة، حيث لاحليف لحركة ثورية سوى قوى الثورة العالمية - حركة التحرر الوطني العالمية، وحركة الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، ودول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي .

أين حركتنا - حركة التحرر الفلسطيني - من كل ذلك ؟

أولاً: على النطاق الداخلي

ان م.ت.ف، لم تستطع ان ترتقي لتكون الاطار الملائم لاوسع جبهة وطنية متحدة، (وان كان ولا زال بمقدورها من حيثالمبدأ، ان ترتقي لتكون ذلك الاطار) وتتحمل البرجوازية الفلسطينية مسؤولة ذلك كاملة،، (كما كانت هي المسؤولة عن فشل تجربة الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة وفشل محاولات احيائها من جديد) . وذلك لانها من جهة تنفرد بالقيادة الفعلية لم.ت.ف، وتمارس الهيمنة والتفرد وتحول دون تمثيل القوى بما يتناسب ومساهماتها فيالنضال الوطني وتمارس التمييز ضد بعض الفصائل وبشكل خاص ضد الشيوعيين . وباختصار لانها، اي البرجوازية، هي المسؤولة عن تغييب اسس التحالف الوطني العريض والديمقراطي .

ان هذا هو احد الاسباب الرئيسية المسؤولة عن حالة التمزق والصراعات الجانبية التي ترتقي بين حين وآخر الى مرتبة التناقض الرئيسي - عن غير حق - سواء في خارج المناطق المحتلة او في داخلها .

ثانياً : على النطاق العربي

ان حركة التحرر الفلسطينية، جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية . وبهذا يجب ان تكون بوصلة تحالفات م.ت.ف، العربية ومعيارها هوالمصلحة المشتركة للطرفين - مصلحة النضال الوطني الفلسطيني ومصلحة نضال الحركة الوطنية في القطر العربي المعين .

ان هذا التحديد، يجب ان لا يقود بالطبع الى التطرف في تفسير ذلك باتجاه مطالبة م.ت.ف . بقطع كافة علاقاتها بالانظمة العربية الرجعية او اليمينية، من منطلق ان مثل هذه العلاقة قد تمس بمصلحة القوى الوطنية في ذلك البلد . حيث ان في ذلك تبسيط ميتافيزيقي لعلاقة اكثر تعقيدا وعمقا وتشابكا . وفي مقدمة ذلك ان القضية الفلسطينية قد تركزت تاريخيا بصفتها قضية قومية لا يستطيع اي نظام عربي مهما كانت صفته التحلل منها . كما ان قرابة ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني لا يعيشون الان فوق الثرى الفلسطيني، بل في الدول العربية، المجاورة منها بشكل خاص، وكذلك الحال بالنسبة لقيادة م.ت.ف، واجهزتها ومؤسساتها، ان كل ذلك، وكثير غيره يفرض على م.ت.ف - بالضرورة ان تقيم علاقات معينة مع الانظمة العربية . ولكن وفي نفس الوقت ليس بالضرورة ان تكون مثل هذه العلاقة في تعارض مع مصلحة الحركة الوطنية في ذلك البلد وعلى حسابها .

ان م.ت.ف وللاسف الشديد، وبفعل التركيبة الطبقية لمراكز اتخاذ القرار فيها من جهة واعتمادها المتزايد على الاموال العربية، وبشكل خاص من الدول العربية الرجعية من جهة اخرى الى جانب انغماسها اكثر واكثر فيما تفرضه بروتوكولات العلاقات الدبلوماسية والزيارات والمحادثات الرسمية، والاستقبالات والسجاد الاحمر والعناق والقبل والتقاط الصور التذكارية الى جانب الملوك والروءساء العرب، بكل ما لذلك من اثر نفسي سلبى على الجماهير العربية، بفعل هذه الاسباب وغيرها لم تراعى م.ت.ف، بدقة معادلة العلاقة الدقيقة بالشعوب العربية وحركتها التحررية من جهة وبالانظمة العربية من جهة اخرى. بحيث لا يكون للعلاقة بهذه الاجهزة اثار سلبية على رسوخ علاقة التحالف بالحركة الثورية العربية بل بالعكس توطيدها

ان هذا الخلل، فعل فعله التراكمى بسبب من طول هذه الحقبة التاريخية وبسبب استغلال اجهزة الدعاية والاعلام الرجعية له اسوأ استغلال، بحيث كان يضعف، بشكل ملموس ومتواصل، تضامن الشعوب العربية وحركتها الثورية مع نضال الشعب الفلسطيني. وهذا ما تشير اليه بوضوح مقارنة مواقف الجماهير العربية ابان عدوان ١٩٦٧، مذابح ايلول سنة ١٩٧٠ تل الزعتر سنة ١٩٧٦، واخيرا حصار بيروت والخروج منها ومذابح صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢.

ثالثا : على النطاق الدولي

لقد امتازت حركة التحرر الفلسطينية عن العديد من حركات التحرر الوطنى في البلدان الاخرى بنشاطها وعلاقتها الدولية الواسعة. وبسبب من خصوصية القضية الفلسطينية وطبيعة عدو الشعب الفلسطيني المباشر، اسرائيل والصهيونية بمؤسساتها المتعددة ذات الامتداد والتفرع والتاثير الواسع على النطاق الدولي، مما اتاح لها خلال الفترات الزمنية السابقة ان تقوم بعمليات تضليل بعيدة الاثر في الراى العام العالمى، ان هذا فرض على الحركة الفلسطينية ان يكون من ضمن اهتماماتها الاولى، العمل على الجبهة الدولية، دبلوماسيا واعلاميا وغيره. ومما لا شك فيه. ان م.ت.ف، وبمساعدة حلفائها - الحركة الثورية العالمية، وبشكل خاص الاحزاب الشيوعية، قد حققت نجاحا ملموسا على هذا النطاق .

ومع ذلك يبقى السؤال قائما. هل استطاعت حركتنا ان ترتقى في تحالفاتها الدولية الى افضل مستوى يخدم تقدم حركتنا وانتصارها ؟ هل وثقت علاقاتها بحلفائها بشكل راسخ ومتين، بثبات ولا تردد ؟ ما مدى مراعاتها لاهمية انسجام مواقفها وسياستها وشعاراتها ومواقف وسياسة وشعارات حلفائها الدوليين - الحركة الثورية العالمية ؟ وهل قطعت كل الخيوط بالامبريالية وبالقوى الدولية الرجعية وتقف منها موقفا حازما بلا مهادنة ؟

ان الامور هنا ايضا ليست على ما يرام، وهو ما لا يمكن فصله عن جذوره الطبقية .

ان ما قدمناه من تحليل لبعض الجوانب الذاتية لحركة التحرير الفلسطينية - نقول بعض لانه ما زال هناك الكثير من الجوانب التي لم يسعفنا المجال لتناولها - يشير الى ان هناك الكثير الكثير مما يمكن وما يجب عمله لكي تتمكن الحركة من تصليب عودها وتجديد نفسها وقطع الشوط حتى نهايته، وبهذا الخصوص لا أجد أفضل من اقتباس مما كتبه ابو اياد (صلاح خلف في نهاية كتابه "فلسطين بلا هوية" منذ أكثر من اربع سنوات :

..... ان ما اوردناه وما اسلفناه لا يبعث على التفاؤل، وبقينا ان دورى كقائد ثورى هو ان أبت الامل واعزز بواعث شعبنا على مواصلة المعركة، الا ان واجبي الى ذلك هو عدم خداعه، وتغذيته بالاوهام التي يفوق خطرها خطر خيبات الامل الموجهة، وانا أقولها بصراحة: اني لا اعتقد ان جيلي سيحظى بفرحة روية ولادة دولة مستقلة حتى على جزء متناهي الصغر من فلسطين

وبطبيعة الحال، فانه ليس شمة امر محتوم مسبق، فهناك من التقلبات والمتغيرات في الظرف الدولي وفي ظرف المنطقة بأكثر مما يمكننا من التنبؤ، بالمستقبل، ولكنني اتعنى ان تكذب الاحداث تشاؤمي على المدى القصير او المتوسط، واذا كنت لا استثني امكان انتصار قريب الا انني لا استبعد فرضية حدوث كارثة ايضا، عنيت شلل او تدمير حركتنا وتلك لن تكون اول مرة ولا آخر مرة تنجح القوى الرجعية الجاهلية في اجهض ثورة .

غير ان شعبنا سيلد ثورة جديدة وينجب حركة اعظم بأسا من حركتنا وقادة اكثر دراية وتجربيا وأشد خطرا - من ثم - على الصهاينة، فارادة الفلسطينيين التي لا ترد في مواصلة المعركة كائنا ما كانت الظروف، هي حقيقة لا تأتيها الريبة من بين يديها ولا من خلفها . بل انها ارادة تملئها طبيعة الاشياء، ونحن عازمون على البقاء كشعب وسيكون لنا ذات يوم - وطن "

الخامس والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني

جذر الإشكالية :
نشوء وتبلور الحركة
الوطنية العربية الفلسطينية

ب

ال

والشعب

د. ماهر الشريف * - دمشق

نشأت القضية الفلسطينية ، كقضية وطنية تحررية ، في مطلع عشرينات هذا القرن بعد احتلال بريطانيا لفلسطين وتمهدها بتوفير الظروف المناسبة لاقامة الوطن القومي اليهودي ، واثروا لادة حركة وطنية عربية جسدت مقاومة الشعب العربي الفلسطيني للمشروع الامبريالي - الصهيوني . ومنذ ظهورها ، ارتبطت القضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بالمسألة القومية العربية التي برزت بعد قيام الدول الامبريالية ، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ، باحتلال المشرق العربي وتزويق أوصاله والحيلولة دون تمكن شعوبه من تحقيق وحدتها القومية . ويات للقضية الفلسطينية بالتالي بعدان : بعد وطني « خاص » وبعد قومي « عام » . وفي هذا لم تختلف قضية الشعب العربي الفلسطيني عن غيرها من القضايا الوطنية التحررية التي جابهتها ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، الشعوب العربية كالشعب السوري أو العراقي أو اللبناني .

إن خصوصية قضية الشعب العربي الفلسطيني قد كمنت ، في الموقع المتميز الذي احتله « الخاص » في إطار النضال التحرري الفلسطيني . فالقضية الفلسطينية لم تنشأ فقط كنتيجة للصراع بين الامبريالية من جهة والحركة الوطنية العربية من جهة ثانية ، وإنما نشأت ، وكما يقول أميل توما ، نتيجة للصراع الذي إندلج فوق الأرض الفلسطينية بين

ثلاث قوى : الامبريالية البريطانية ، والحركة الصهيونية من جانب والحركة الوطنية العربية الفلسطينية من جانب آخر . من هنا ، يمكننا القول بأن الشعب العربي الفلسطيني لم يتصد لمشروع امبريالي « بسيط » كان يهدف إلى بسط سيطرته على فلسطين واستغلال سكانها ، بل تصدى لمشروع امبريالي - صهيوني « مركب » استهدف بالتوازي مع بسط السيطرة والاستغلال ، إقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإقامة « شعب » آخر غريب في مكانه .

تمحورت أشكالية القضية الفلسطينية ، وعلى مدى العقود الستة الفائتة ، حول طبيعة العلاقة بين بعديها الخاص والعام . ففي قلب النضال التحرري الفلسطيني ، كان هذان العاملان موجودين دوماً في وحدة عضوية وبينهما تأثير متبادل . وكفينا للتأكيد على هذه الحقيقة إسترجاع الشعارين الرئيسيين الذين طرحا في المرحلة التي سبقت هزيمة حزيران عشية ظهور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وهما : « الطريق إلى فلسطين يمر عبر الوحدة العربية » و « الطريق إلى الوحدة العربية يمر عبر تحرير فلسطين » .

لقد أثبتت التجربة الكفاحية الطويلة للشعب العربي الفلسطيني بأن تجاوز الترابط الجدلي بين هذين البعدين من خلال تغليب أحدهما على حساب الآخر كان يلحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية . فالتركيز فقط على البعد القومي « العام » للقضية الفلسطينية قد أدى ، في أحيان كثيرة ، إلى السطو على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وفرض الوصاية على الحركة الوطنية الفلسطينية وبالتالي إهدار حقوق الشعب العربي الفلسطيني . هكذا كان الحال في عام ١٩٣٦ وكذلك في عام ١٩٤٨ . في حين أن التركيز فقط على البعد الوطني « الخاص » للقضية الفلسطينية سيؤدي عملياً ، ومهما حسنت النوايا ، إلى سلخ نضال الشعب الفلسطيني عن المعركة الأشمل التي تخوضها الشعوب العربية في سبيل التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة ، وبالتالي سيحرم الحركة الوطنية الفلسطينية من دعم ومساندة حليف ثابت لا يمكن من دونه تحقيق أهداف النضال الفلسطيني وهو الحليف المتمثل بفصائل حركة التحرر الوطني العربية .

إن اشكالية الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني هي ، في الواقع ، اشكالية قديمة لم تتكون بظهور القضية الفلسطينية ، كقضية وطنية تحررية ، على مسرح الأحداث فحسب ، بل برزت مع بدايات المقاومة العربية للهجرة والاستيطان اليهوديين في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وفي هذا البحث سنحاول تحديد جذر هذه الاشكالية وذلك بالرجوع إلى الحيشيات التاريخية التي رافقت نشوء وتبلور الحركة الوطنية العربية الفلسطينية .

لم تشكل فلسطين قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى وحدة جغرافية وإدارية مستقلة ، بل شكلت جزءاً لا يتجزأ من المنطقة التي عرفت باسم « بلاد الشام » في إطار الامبراطورية العثمانية . وبسبب موقعها الجغرافي المتميز ، ظلت فلسطين ، طوال عقود عديدة ، محط أنظار الدول الأوروبية الاستعمارية الطامحة إلى وراثة تركة « الرجل المريض » .

قدر عدد سكان فلسطين ، عند منتصف القرن التاسع عشر ، بنصف مليون نسمة كان

٨٠٪ منهم من المسلمين وحوالي ١٠٪ من المسيحيين وما بين ٥ إلى ٧٪ من اليهود . وكان معظم يهود فلسطين في تلك الفترة من السفارديم ، الذين قدموا في الماضي من اسبانيا ، وكانوا يتحدثون خليطاً من العبرية والاسبانية ويعملون في التجارة (١) .

ومع اشتداد تنافس الدول الأوروبية الاستعمارية للسيطرة على ولايات الامبراطورية العثمانية ، فكرت بريطانيا باستغلال اليهود لتعزيم مواقعها في فلسطين ، فأصدرت الحكومة البريطانية (بالمرستون) تعليمات إلى جميع قناصلها في الامبراطورية تدعوهم فيها إلى منح الحماية لجميع اليهود الأجانب الذين يرفض قناصلهم الاعتراف بهم . وقد شجعت هذه السياسة البريطانية على إجتذاب عدد كبير من اليهود المهاجرين من أوروبا استقر معظمهم في مدينة القدس ، مما أدى إلى زيادة نسبتهم فيها حتى باتوا يشكلون ، في أواخر ستينات القرن التاسع عشر ، حوالي نصف سكانها (٢) . وبالرغم من التحسن الملحوظ لأوضاع اليهود ، بفضل حماية بريطانيا لهم ، إلا أن هجرتهم إلى فلسطين بقيت محدودة وذات طابع ديني في الغالب .

بعد عام ١٨٨١ ، حصل تطور نوعي على هجرة اليهود إلى فلسطين . فعلى أثر اغتيال القيصر في روسيا واندلاع المذابح ضد اليهود بفعل تنامي ظاهرة العداء للسامية ، نشطت في روسيا القيصرية وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى هجرة يهودية جماعية واسعة ، إنجم قسم كبير منها إلى فلسطين بهدف الاستيطان وإقامة المستعمرات الزراعية .

أ - الحكومة العثمانية في مواجهة الهجرة اليهودية :

سعت الحكومة العثمانية إلى الوقوف في وجه الهجرة اليهودية التي بدأت تتخذ أبعاداً جديدة إثر اغتيال قيصر روسيا في عام ١٨٨١ . فعندما طلبت « جمعية عشاق صهيون » في نيسان ١٨٨٢ ، من القنصل العثماني العام في أوديسا منح مجموعة من المهاجرين اليهود تأشيرات دخول إلى فلسطين بهدف إقامة مستوطنات فيها ، إتصل القنصل بحكومته مستفسراً حول الموضوع ، فجاءه الرد واضحاً : يمنع اليهود من إقامة المستوطنات في فلسطين ، ويسمح لهم بالإقامة في « الولايات » الأخرى من الامبراطورية كمواطنين يخضعون لقوانين الدولة العثمانية (٣) .

وفي ٢٩ حزيران ١٨٨٢ ، أوصت الحكومة العثمانية متصرف القدس بإتخاذ كافة الاجراءات المناسبة لمنع دخول اليهود الروس والرومانيين والبلغار إلى فلسطين ، مبدية تخوفها من أن تؤدي الهجرة اليهودية الواسعة إلى ظهور مسألة قومية جديدة تضاف إلى المشاكل الأخرى التي كانت تعاني منها الامبراطورية . كما أشارت الحكومة في توصيتها إلى الضغوطات العديدة التي كانت تمارس عليها من قبل روسيا القيصرية ، والتي كانت تتخوف من حدوث تغير في توازن القوى الدقيق القائم بين « حماة الأماكن المقدسة » في حال قدوم أعداد غفيرة من اليهود إلى فلسطين (٤) .

في عام ١٨٨٤ ، إتخذت الحكومة العثمانية إجراءات عملية للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وبمقتضى هذه الاجراءات ، حددت مدة إقامة اليهود في فلسطين بثلاثين يوماً فقط . غير أن الحكومة العثمانية لم تلبث أن تراجعت في عام ١٨٨٧ عن موقفها هذا وقررت تحديد فترة إقامة المهاجرين اليهود بثلاثة أشهر ، وذلك بعد أن أعربت الحكومات الأوروبية عن استنكارها لاجراءات تقييد هجرة اليهود المتعارضة حسب إدعاءاتها مع نظام الامتيازات . في تشرين الثاني ١٨٩٢ ، وأمام استفحال ظاهرة شراء الأراضي من قبل المهاجرين اليهود ، أعطت الحكومة

العثمانية أوامر صارمة إلى متصرف القدس تمنع بموجبها عمليات بيع الأراضي « الميري » إلى اليهود . وكعادتها أعربت الذول الأوروبية عن استيائها من هذا الاجراء ، ونددت ، في بداية عام ١٨٩٣ ، بما وصفته به الخرق الفاضح ، لنظام الامتيازات ، مما اضطر الحكومة العثمانية إلى التراجع مجدداً والسماح لليهود من حملة الجنسيات الأجنبية ، والمقيمين في فلسطين بشكل شرعي ، بشراء الأراضي إذا ما تقيدوا بالشرطين التاليين : أولاً ينبغي عليهم أن يتقدموا إلى مكتب تسجيل الأراضي (الطابو) في القدس بوثيقة رسمية صادرة عن قناصلهم ومصدقة من المتصرف ، وثانياً ينبغي عليهم الالتزام بعدم السماح لليهود « غير الشرعيين » بالاقامة في أراضيهم وبناء المستوطنات فوقها (٥) .

جاء إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في آب ١٨٩٧ بمدينة بال وظهور الصهيونية السياسية الداعية إلى استيطان فلسطين واقامة « وطن قومي يهودي » فيها ، ليزيدا من مخاوف الحكومة العثمانية تجاه مخاطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وعلى هذا الأساس ، إتخذت الحكومة العثمانية ، في حزيران ١٨٩٨ ، إجراءات جديدة للحد من الهجرة اليهودية ، منعت بموجبها جميع اليهود دون استثناء من دخول سنجق القدس إلا إذا التزموا بالشرطين التاليين : دفع كفالة مالية من جهة والتمهد الخطي بمعادرة أراضي السنجق في مدة أقصاها ثلاثين يوماً من جهة ثانية . ومن أجل إعطاء صفة قانونية لهذه الاجراءات ، طالبت الحكومة العثمانية بريطانيا بالموافقة على تغيير بعض بنود نظام الامتيازات ، وبخاصة تلك التي كانت تمنح المواطنين البريطانيين حرية الاقامة والتنقل في الأراضي الخاضعة للسيطرة العثمانية (٦) .

ومرة أخرى ، عجزت الحكومة العثمانية عن الصمود في وجه الضغوطات التي مارستها عليها الدول الأوروبية ، واضطرت ، في كانون الأول ١٩٠٠ ، إلى إعطاء تعليمات جديدة إلى سلطاتها الادارية في سنجق القدس أدت عملياً إلى إلغاء كافة إجراءات التقييد السابقة . واعتباراً من ذلك التاريخ ، صار يحق للمهاجرين اليهود الاقامة في فلسطين لمدة ثلاثة أشهر بعد أن يسلموا جوازات سفرهم إلى سلطات مرفأ يافا ويمنحوا بدلاً عنها بطاقات خاصة عرفت باسم « البطاقة الحمراء » (٧) .

سعت الحركة الصهيونية ، في مطلع القرن العشرين ، إلى الحصول على تعهد رسمي من الحكومة العثمانية بتسهيل مهمتها الرامية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تتمتع بضمانات دولية . ويهدف بلوغ هذا الهدف ، قابل « تيودور هرتزل » زعيم الحركة الصهيونية ، في الثامن من آيار ١٩٠١ ، السلطان عبد الحميد ، ودار الحديث بينهما حول أهداف الحركة الصهيونية وحول المشاكل الاقتصادية المستعصية التي كانت تواجهها الحكومة العثمانية ، بما فيها مشكلة تصفية الدين العام العثماني . وقد أعرب هرتزل خلال هذا اللقاء عن استعداد المنظمة الصهيونية لتقديم مليون جنيه إلى الحكومة العثمانية إذا ما وافقت هذه الأخيرة رسمياً على تشجيع المشروع الصهيوني في فلسطين (٨) . وخلال زيارته الثانية إلى اسطنبول في شباط ١٩٠٢ ، أبلغت الحكومة العثمانية « تيودور هرتزل » بأنها توافق على استقبال المهاجرين اليهود شريطة أن يصبحوا مواطنين عثمانيين وأن يكون للحكومة المركزية وحدها الحق في تحديد مكان إقامتهم في أي منطقة من مناطق الامبراطورية باستثناء فلسطين . وكان من الطبيعي أن يرفض زعيم الحركة الصهيونية كافة وعود

الحكومة العثمانية طالما أنها لم تتضمن تعهداً واضحاً بالسماح لليهود باستيطان فلسطين .
 لقد بقي السلطان عبد الحميد طوال فترة حكمه (١٨٧٦ - ١٩٠٨) يشكل عفة في وجه
 تحقيق المشاريع الصهيونية . ولم تتعزز آمال الحركة الصهيونية إلا بعد إنقلاب تموز ١٩٠٨ ووصول
 حزب « الاتحاد والترقي » إلى سدة الحكم في البلاد . وقد ساعد في تعزيز هذه الآمال الدور الذي
 لعبه اليهود العثمانيون وسود « الدونمة » في إنقلاب ١٩٠٨ والتعاطف المعلن الذي أبداه الزعماء
 الأتراك الجدد تجاه الهجرة اليهودية وذلك بسبب حاجتهم الماسة إلى الرساميل اليهودية . ولم تتردد
 الحركة الصهيونية بالطبع في استغلال هذا الوضع الاستثنائي للحصول على مكاسب تصب في
 خدمة مشروعها الاستيطاني ، كان من أبرزها موافقة الحكومة التركية على فتح مكتب رسمي
 للحركة الصهيونية في اسطنبول دعي باسم « مكتب فلسطين » (٩) .

لقد دفع ضغط الحاجة المالية الحكومة التركية الجديدة إلى الخضوع تدريجياً لمطالب الحركة
 الصهيونية . ففي صيف ١٩٠٩ ، أعرب وزير الداخلية التركي عن تأييده لهجرة اليهود إلى جميع
 مناطق الامبراطورية بما في ذلك إلى فلسطين ، إلا أنه استكر في الوقت نفسه أية نوايا للاستقلال
 أو للانفصال . وفي تشرين الأول ٩١٢ ، طالبت الحكومة العثمانية السلطات المحلية في سنجق
 القدس بإلغاء نظام « البطاقة الحمراء » (١٠) .

وما بين تشرين الأول ١٩١٣ وأذار ١٩١٤ ، كانت الحكومة العثمانية قد ألغت عملياً كافة

الاجراءات التي إتخذتها في السابق حكومة السلطان عبد الحميد لتقييد هجرة اليهود إلى فلسطين .
 على جميع الأحوال ينبغي القول بأن هذه الاجراءات ، وإن كانت قد حدثت بعض الشيء
 من وتيرة الهجرة اليهودية ومنعت اليهود من إمتلاك مساحات أوسع من الأراضي ، إلا أنها لم
 تستطع الوقوف في وجه تصاعد حركة الاستيطان . فعشية الحرب العالمية الأولى ، كان عدد
 المستوطنات اليهودية في فلسطين قد وصل إلى أربعين مستوطنة انشئت وتطورت على مرأى من
 السلطات العثمانية العاجزة . وتعود أسباب عجز الحكومة العثمانية في هذا المجال إلى عدة عوامل
 من أبرزها الضغوطات الكبيرة التي مارسها سفراء الدول الأوروبية ومثلوهم في القدس وبيروت
 وانتشار مظاهر الفساد والرشوة بين الموظفين العثمانيين في سنجق القدس ، بالإضافة إلى أساليب
 التحايل التي لجأ إليها المهاجرون اليهود حيث كان بعضهم ينزل في الموانئ السورية ويتسلل سراً
 إلى سنجق القدس ، وهناك يسمى للحصول على الجنسية البريطانية لكي يضمن إقامته بشكل
 شرعي (١١) .

ب - بدايات المقاومة العربية

وتبلور شخصية « وطنية » فلسطينية :

ارتبطت ظاهرة تبلور شخصية « وطنية » فلسطينية في العصر الحديث بالاستيطان الصهيوني
 في فلسطين (١٢) . فالشعور بمخاطر المشروع الصهيوني في سنجق القدس وجنوب ولاية بيروت
 وإدراك الحاجة لاهمية توحيد كل الجهود العربية في مواجهة هذه المخاطر ، قد ساهما في بلورة
 شخصية « وطنية » فلسطينية حتى قبل أن تبرز القضية الفلسطينية ، ببعديها الخاص والعام ،
 كقضية وطنية تحررية ناجمة عن الصراع الذي نشب فوق الأرض الفلسطينية في مطلع عشرينات هذا

القرن بين الحركة الوطنية العربية الفلسطينية من جهة وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية . ومن المفيد التأكيد في هذا الصدد على حقيقة أن بدء تبلور شخصية « وطنية » فلسطينية ، قد تم على الرغم من غياب وحدة إدارية وجغرافية مستقلة تميز فلسطين عن غيرها من مناطق « بلاد الشام » وتميز العرب الفلسطينيين عن غيرهم من العرب القاطنين في هذه المناطق . إن غياب مثل هذه الوحدة الادارية والجغرافية المستقلة قد دفع السكان العرب في المناطق التي ستشكل منها فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى الانخراط في نشاط الجمعيات والأحزاب السياسية المختلفة التي شارك فيها عرب المناطق الأخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية . فالشعور العميق بالانتماء إلى أمة عربية واحدة كان يغلب ، في نهاية المطاف ، على الشعور بالانتماء إلى خصوصية محلية أكانت ذات طابع إداري أم جغرافي . وهنا بالتحديد تكمن صعوبة دراسة الحركة القومية العربية في العهد العثماني على أساس إقليمي غير أن النضال المشترك الذي خاضه العرب ، في إطار الحركة القومية العربية الجامعة ، لا ينفى مع ذلك بروز قضايا عملية جابهتها هذه الولاية العربية أم تلك في إطار الامبراطورية العثمانية . وبسبب خصوصية المشروع الصهيوني ، برز « الخاص » المحلي في سنجق القدس وجنوب ولاية بيروت بشكل جلي ، بحيث ترافق النضال القومي الجامع الذي خاضه العرب الفلسطينيون في صفوف الأحزاب والجمعيات العربية المناهضة للسيطرة العثمانية مع نضالهم ضد المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، بل يمكننا القول بأن نضالهم ضد المشروع الصهيوني قد سبق مشاركتهم النشطة في النضال القومي العربي الجامع .

لم تشهد فلسطين ، طوال المرحلة التاريخية التي سبقت ثمانينات القرن التاسع عشر ، نزاعاً جدياً بين العرب واليهود . غير أن موقف عرب فلسطين ، الذي بقي هادئاً في خلال السنوات العشر الأولى من الهجرة الكثيفة (١٨٨١ - ١٨٩١) ، سرعان ما انقلب وبدأت مشاعر الشك والاستنكار تسيطر على العرب الفلسطينيين ، وأصبح مألوفاً أن تحدث إعتداءات فلاحية على المستعمرات اليهودية .

وسجل عرب فلسطين أول تدمير رسمي لهم من الهجرة اليهودية في ٢٤ حزيران ١٨٩١ حينما أبرق زعماء المسلمين في القدس إلى الصدر الأعظم يعربون عن تخوفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود وبطالون بمنع اليهود من دخول فلسطين (١٣) . وشهد العام ١٩٠٠ حملة احتجاجية واسعة عبرت عنها العرائض الجماعية التي استنكرت اتجاه المهاجرين اليهود لتملك الأراضي العربية . وقد أشارت التقارير التي أرسلها في تلك الفترة **Albert Entebi** ممثل شركة الاستيطان اليهودي إلى تنامي ظاهرة العداء للاستيطان اليهودي ، وأكدت بأن بروز هذه الظاهرة ما هو إلا تعبير عن استيقاظ الوعي القومي لدى العرب الفلسطينيين . وقد أرجعت التقارير المشار إليها أسباب تردّي العلاقات بين العرب واليهود إلى السياسة العنصرية التي كانت تنتهجها الحركة الصهيونية (١٤) .

وفي الواقع ، فإن النزاع بين العرب واليهود قد استفحل في أعقاب الموجة الثانية من الهجرة اليهودية التي أخذت تندفق على ميناء يافا إثر فشل ثورة ١٩٠٥ في روسيا وتصاعد

موجة العداة للسامية . فقد تميزت هذه الموجة الجديدة من الهجرة بالمحاولات التي قام بها المهاجرون اليهود ، خلف شعاره احتلال الأرض ، و « العمل العبري » ، لطرد العمال والفلاحين العرب من المستوطنات الصهيونية وفرض المقاطعة اليهودية المنظمة على المتوججات العربية ، مما أدى إلى تنامي مشاعر التذمر والاستياء بين صفوف العرب الفلسطينيين الذي باتوا يدركون ، منذ ذلك الحين ، بأن استمرار الهجرة اليهودية سيشكل تهديداً مباشراً لوجودهم المادي فوق أرض وطنهم . وفي هذا السياق ، كانت الصدمات العنيفة التي إندمعت في مدينة يافا بين العرب واليهود في آذار ١٩٠٨ ، والتي استدعت على إثرها الحكومة المركزية قائمقام المدينة للتحقيق معه في أسباب الاضطرابات ، كانت تلك الصدمات تعبيراً ساطعاً عن تزايد شعور العرب بمخاطر المشروع الصهيوني (١٥) .

تطورت حركة اليقظة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من مجرد حركة فكرية تدعو إلى إحياء اللغة والتراث الثقافي العربيين إلى حركة سياسية تناضل من أجل إصلاح نظام الحكم العثماني وتطبيق المساواة بين العرب والترك . وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، انتقلت الحركة القومية العربية الجامعة من المطالبة بتطبيق نظام اللامركزية في إدارة شؤون الولايات العربية الخاضعة لسيطرة الامبراطورية العثمانية إلى الدعوة الصريحة لضمان الاستقلال السياسي الكامل للبلدان العربية (١٦) .

ويبدو بأن الدور الذي لعبه العرب الفلسطينيون في إطار حركة اليقظة القومية العربية بقي محدوداً خلال المرحلة الأولى من مراحل تطور هذه الحركة ، وذلك بسبب تخلف ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية عن ظروف أشقائهم العرب في الولايات السورية الأخرى وبخاصة في بيروت ومن هنا لم تظهر الحركة القومية العربية بشكل جلي في سنجق القدس إلا في العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١٤) .

اعتقد الاصلاحيون العرب ، بعد إعلان الدستور العثماني في تموز ١٩٠٨ ، بأن عهداً تحريراً حديداً قد بزغ ، فنشطوا في تشكيل جمعياتهم وأحزابهم السياسية (١٧) . ففي أيلول ١٩٠٨ ، قام عدد من العرب المقيمين في الاستانة بتشكيل أول جمعية عربية في العهد الدستوري دُعيت باسم « جمعية الاخاء العربي - العثماني » ، وهدفت إلى تحسين أوضاع الولايات العربية ومساواتها في المعاملة مع الولايات العثمانية الأخرى ونشر التعليم باللغة العربية . وكان « شكري الحسيني » و « جميل الحسيني » من القدس من المساهمين بتأسيس هذه الجمعية (١٨) . غير أن جمعية الاخاء لم تعمر طويلاً ، حيث قامت الحكومة العثمانية بإغلاق مقراتها بعد أشهر من تأسيسها خوفاً من توجهاتها القومية العربية . وفي صيف عام ١٩٠٩ ، ساهم عدد من العرب الفلسطينيين ، من أبرزهم « جميل الحسيني » ، في تأسيس « المنتدى العربي » الذي واصل نشاطه حتى عام ١٩١٥ عندما قررت الحكومة إغلاقه . اضطرت الحركة القومية العربية ، أثر الاجراءات القمعية التي إتخذها العثمانيون بحق جمعية الاخاء ، إلى اللجوء لأساليب العمل والتنظيم السريين . وقد اشترك عدد من العرب الفلسطينيين في تأسيس الجمعيات السرية العربية مثل « جمعية القحطانية » التي تشكلت في نهاية العام ١٩٠٩ وطرحت فكرة تحويل الامبراطورية العثمانية إلى مملكة دستورية تقوم على أساس تاجين : أحدهما تركي والأخر عربي . وقد ضمت هذه الجمعية

عدداً من الضباط العرب في الجيش العثماني ، كان من بينهم « علي النشاشيبي » من القدس ، الذي ساهم أيضاً في أوائل العام ١٩١٤ في تأسيس « جمعية العهد » السرية . وفي عام ١٩١١ ، اشترك « رشدي الامام الحسيني » من القدس و« رشدي الشوا » من غزة في تأسيس « جمعية العربية الفتاة » ، التي ظهرت في باريس ، قبل أن تنتقل في عام ١٩١٤ إلى بيروت ومن ثم إلى دمشق ، وناضلت من أجل ضمان استقلال الولايات العربية وتحرير العرب من نير الاستعباد التركي . كما اشترك « حافظ السعيد » من متصرفية القدس في نشاطات « حزب اللامركزية الادارية العثماني » الذي تأسس في أواخر العام ١٩١٢ بمدينة القاهرة (١٩) .

وبسبب نشاطهم القومي هذا ، في إطار الجمعيات والأحزاب السياسية العربية ، نال عرب فلسطين نصيبهم من الاضطهاد التركي قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى وخلافاً . ففي آيار ١٩١٦ قضى ثلاثة من متصرفية القدس ، هم « أحمد عارف الحسيني » وولده « مصطفى الحسيني » و« علي النشاشيبي » ، حتفهم على أعواد المشانق إلى جانب رفاقهم الآخرين من زعماء الحركة القومية العربية .

غير أن حجم مساهمة عرب فلسطين في نشاط مختلف الأحزاب والحركات الاصلاحية والجمعيات السرية العربية لم يكن بحجم مساهمة أشقائهم العرب في مناطق « بلاد الشام » الأخرى . وربما يعود ذلك إلى أن القضايا المرتبطة بالوقوف في وجه الخطر الصهيوني قد استحوذت على اهتمامهم أكثر من القضايا المرتبطة بالاصلاح . وفي هذا السياق ، وجهت جريدة « المفيد » الصادرة في بيروت إنتقاداً حاداً إلى وجهاء القدس واهتمتهم بأنهم لا يتعمرون مثال وجهاء بيروت عندما لا يركزون كل جهودهم على النضال من أجل الاصلاحات . وقد تصدى « نجيب نصار » ، أحد رواد حركة مناهضة الصهيونية في فلسطين ورئيس تحرير جريدة « الكرمل » ، لانقادات جريدة « المفيد » ، فنشر مقالاً في جريدته تحت عنوان : « الجامعة العربية الفلسطينية » قال فيه :

« فلسطين كانت منذ القديم ولا تزال من سوريا وبلاد العربية بمنزلة القلب من الجسم ، فإذا ضعف القلب الذي يغذي الجسم ضعف الجسم كله (. . .) . ينبغي أن يلاقي كل طامع في فلسطين حصوناً اقتصادية قوية ومعازل جامعة قومية منيعة ترد الطوارئ عن البلاد (. . .) . فلسطين بما فيها من الشرفاء والأمراء والكبراء والناشئة المتعلمة الناهضة ينبغي أن تؤلف جامعة قومية قوية في نفسها ولا تكون عالة على بيروت أو الشام أو حلب أو العراق أو الحكومة العثمانية (. . .) . نحن لا نستحسن حركة بيروت الاصلاحية من كل الوجوه . . . البيروتيون يتعمرون على مطالبة الحكومة بالاصلاح ولكنهم لا يسمعون في تنظيم جامعة الأمة وحملها على اصلاح شؤونها بنفسها (. . .) . مالنا وللبيروتيين . نحن الفلسطينين على شفا جرف . فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب ، والأمة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها أمة حية قوية (. . .) . عقلاء الشعوب أدركوا أن دعائم الحياة هي صيانة المصلحة العمومية والتضامن على إحكام ربط الجامعة القومية ، فلماذا لا يقوم أبناء الأمراء والشرفاء والكبراء والمتعلمون والغيرورون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكر بتنظيم جامعة عربية فلسطينية تهتم بإحياء

التجارة وإنهاض الزراعة والتعليم ؟... (٢٠).

جاءت ثورة عام ١٩٠٨ في تركيا لتزيد من إتساع حركة مناهضة الصهيونية في فلسطين ، وذلك لعدة أسباب من أبرزها : التعاطف الذي أبدته الحكومة الجديدة مع الحركة الصهيونية ، وظهور الصحافة العربية التي نشطت في كشف نوايا الحركة الصهيونية والدعوة لمجابهتها ، وعودة النظام البرلماني الذي فسح في المجال أمام المبعوثين الفلسطينيين للاتصال بعدد كبير من الشخصيات الرسمية في الحكومة والبرلمان التركيين وتبني قطاعات واسعة من الرأي العام العثماني لمخاطر المشروع الصهيوني .

لعبت الصحافة العربية دوراً هاماً في حملة مناهضة الصهيونية ، وبرزت من بين الصحف الفلسطينية جريدة « الكرمل » ، لصاحبها ورئيس تحريرها « نجيب نصار » ، التي صدرت في أواخر العام ١٩٠٨ وحملت لواء المعارضة للصهيونية دون توقف خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩١٤ (٢١) . وقد اتخذت السلطات العثمانية عدة قرارات بمنع صدور هذه الجريدة ، كما قامت في عام ١٩١٠ بتقديم صاحبها إلى المحاكمة بتهمة إثارة الفتنة والاضطرابات في البلاد . غير أن إجراءات السلطة القمعية لم تمنع « نجيب نصار » من مواصلة حملته المناهضة للصهيونية . ففي عام ١٩١١ ، أصدر كتاباً تحت عنوان : « الصهيونية ، تاريخها ، غرضها وأمينها » ، جمع فيه كل المقالات التي نشرها في جريدته حول الصهيونية . ودان « نجيب نصار » قد دحض في مقالاته المشار إليها المبادئ العنصرية التي تقوم عليها الحركة الصهيونية وهاجم أولئك الذين كانوا يأملون في استخدام الامكانيات الهائلة التي تمتلكها الحركة الصهيونية بهدف تحسين أحوال عرب فلسطين . كما إنتقد ، من جهة أخرى ، مواقف الحكومة العثمانية من ظاهرة الهجرة اليهودية وعدم فاعلية الاجراءات التي إتخذتها للحد من إتساع هذه الظاهرة (٢٢) .

وأمام إحساسه باشتداد الخطر الصهيوني ، لا سيما بعد إحجام المؤتمر العربي في باريس (حزيران ١٩١٣) عن التعرض مباشرة لموضوع الهجرة اليهودية وما تبعه من إتصالات ومحاولات تفاهم بين عدد من الاصلاحيين العرب وزعماء الحركة الصهيونية ، دعا « نجيب نصار » إلى عقد مؤتمر فلسطيني مناهض للصهيونية في نابلس وذلك رداً على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والذي كان من المزمع عقده في فيينا في أيلول ١٩١٣ (٢٤) .

كما دعا صراحة ، في خريف العام ١٩١٣ ، إلى بلورة شخصية « وطنية » فلسطينية متميزة من خلال إقامة « جامعة عربية فلسطينية تشكل جزءاً من الجامعة العثمانية الواحدة » ، ويكون هدفها العمل على إنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني الذي يهددها وذلك عبر تطوير التجارة والزراعة والتعليم في البلاد (٢٥) ، وقد لقيت هذه الدعوات تجاوباً واسعاً في صفوف الشبيبة الفلسطينية التي سارعت إلى الاعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية في أنحاء متفرقة من الامبراطورية العثمانية . وكانت « جمعية فلسطين » في بيروت التي أسسها الطلاب الفلسطينيون في جامعة بيروت الامريكية « لضم الكلمة وجمع الشتات » ، والتي زاد عدد أعضائها في عام ١٩١٣ عن أربعين عضواً ، من أوائل هذه الجمعيات .

كانت حملة مناهضة الصهيونية قد بدأت تتخذ طابعاً منظماً في فلسطين حتى قبل ذلك التاريخ . ففي أواسط العام ١٩١١ ، تشكل في مدينة يافا حزب دعي باسم « الحزب الوطني » ، وهدف إلى الوقوف في وجه تقدم المشروع الصهيوني باتباع أسلوبيين نضالين رئيسيين : مقاطعة

المؤسسات والمستوطنات الصهيونية وحظر عمليات بيع الأراضي إلى المهاجرين اليهود . وفي رسالته الموجهة إلى جريدة « المفيد » البيروتية بتاريخ ١٩ آب ١٩١١ ، أكد « سليمان تاجي الفاروقي » أحد زعماء هذا الحزب ، على أن سكوت الأمة عن مخاطر الصهيونية قد دفع بالشبيبة الفلسطينية إلى تنظيم حزب مناهض للصهيونية ، وأهاب بالأمة أن تطالب الحكومة العثمانية باتخاذ الاجراءات التالية للوقوف في وجه هذه المخاطر : سد باب الهجرة اليهودية بشكل نهائي ، حظر بيع الأراضي إلى اليهود ، إحصاء نفوس السكان اليهود في فلسطين ، تطبيق نظام المعارف على المدارس اليهودية ، إجبار اليهود الراغبين بعقد اجتماعات سياسية بإعلام السلطات الحكومية مسبقاً ، إحصاء أملاك وأراضي اليهود واستيفاء الأموال الأميرية منهم . وقد أشار « الفاروقي » في ختام رسالته إلى أن حزبه هو حزب لا يتشيع لدين ، وأنه ينوي تنظيم أمسية خطابية في كل أسبوع لتنبه المواطنين إلى مخاطر المشروع الصهيوني (٢٦).

وكانت المسألة الصهيونية قد احتلت موقعا هاما في مداولات مجلس المبعوثان العثماني ، بعد وصول عدد من المبعوثين الفلسطينيين ، خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول ١٩٠٨ ، إلى هذا المجلس . ففي عام ١٩٠٩ ، أجبر المبعوثون العرب رئيس الحكومة على التمهيد « بعدم السماح لليهود باستيطان فلسطين » ، كما اضطروا وزير الداخلية إلى إعلان موقف واضح بمعارضة المشروع الصهيوني . وكان كلاهما متهماً بمشايعة الصهيونية . وأثار النواب العرب موضوع الهجرة اليهودية في عدة جلسات في تلك السنة ، وحذروا الحكومة في عام ١٩١٠ بأنهم سيحجبون ثقتهم عنها إذا لم تبادر إلى عرقلة مشروع تهويد أراضي النقب وسيناء . وقد فشل هذا المشروع بالفعل بسبب مقاومة العرب (٢٧).

في ايار ١٩١١ ، وأثناء مناقشة الميزانية الخارجية للدولة ، أثار مندوبون العرب المسألة الصهيونية من جديد . وقد استهل « روجي الخالدي » ، مندوب القدس ، النقاش بشن حملة عنيفة على الصهيونية باعتبارها حركة « تضر بمصالح العثمانيين في فلسطين » . وبين مندوب القدس الثاني « حافظ السعيد » أن حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين مستمرة منذ ثلاثين عاماً « عندما كان عدد اليهود في ذلك الحين ١٠,٠٠٠ يهودي وبلغ اليوم ١٠٠,٠٠٠ يملكون ١٠٠,٠٠٠ دونم من الأراضي التي اشتروها بمساعدة أغنياء اليهود رغم الحظر المفروض » . كما تحدث نائب دمشق « شكري العسلي » من واقع تجربته ، حين كان يشغل منصب قائممقام الناصرة ، عن مخاطر الصهيونية (٢٨).

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، كانت حركة مناهضة الصهيونية في فلسطين قد اتخذت أبعاداً لم تعرفها من قبل . فإلى جانب الدور البارز الذي اضطلعت به الصحافة العربية ، وبشكل خاص « الكرمل » في حيفا و« فلسطين » في يافا ، في كشف نوايا الصهيونية وتنبه السكان العرب إلى مخاطرها ، تشكلت جمعيات جديدة للشبيبة الفلسطينية « كالشبيبة النابلسية » في بيروت و« الشبيبة اليافية » في يافا و« جمعية الاخاء والعفاف » و« شركة الاقتصاد الفلسطيني العربي » و« شركة التجارة الوطنية الاقتصادية » في القدس . كما تشكلت في الاستانة جمعية فلسطينية كبيرة ضمت أبناء القدس ويافا وغزة ونابلس وعكا والناصره ، وكان هدفها السعي لجمع كلمة الفلسطينيين (٢٩).

لقد وحد الاحساس بالخطر الصهيوني بين عرب فلسطين من المسلمين والمسيحيين ، واعطى بذلك الحركة العربية في فلسطين لوناً خاصاً بها . وكما يشير عبد العزيز عوض ، كان بروز المسيحيين في إطار النضال المشترك الذي خاضه عرب فلسطين ضد الصهيونية يعود إلى عدة عوامل من أبرزها أن العرب المسيحيين كانوا يقيمون غالباً في المدن وبالتالي كانوا أكثر تأثراً من العرب المسلمين بالمنافسة اليهودية في مجال التجارة والصناعة . هذا بالإضافة إلى إرتفاع مستوى وعيهم الثقافي بسبب الظروف التعليمية المناسبة التي توفرت لهم .

ج - من الحركة القومية العربية الجامعة إلى الحركة القومية العربية الفلسطينية

يشاع اليوم في أوساط الايديولوجيين الصهيونيين بأن الحركة الصهيونية باعتبارها « حركة البعث القومي اليهودي » قد استنفرت عملية نشوء وتبلور حركة قومية عربية فلسطينية . غير أن الوقائع التاريخية تدحض مثل هذه الاستنتاجات ، وتبين بأن بدايات اليقظة القومية العربية قد سبقت ظهور حركة صهيونية منظمة . فعند ظهور الصهيونية السياسية في نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن فلسطين تشكل ، وكما ذكرنا سابقاً ، وحدة إدارية وجغرافية مستقلة عن بقية أجزاء « بلاد الشام » ، وبالتالي لم يكن من الممكن موضوعياً وتاريخياً أن تظهر فيها حركة قومية عربية مستقلة عن الحركة القومية العربية الجامعة التي تبلورت في هذه المنطقة وتجاوزت باتساعها حدود التجزئة التي فرضتها القوى الامبريالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (٣٠) .

صحيح أن النضال ضد الخطر الصهيوني قد أعطى لوناً خاصاً للحركة العربية في فلسطين ساهم ، ومنذ وقت مبكر ، في إبراز بعدها « الخاص » الوطني . غير أن هذه الحركة بقيت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة القومية الأم التي كانت تجسد بنضالها طموح العرب كامة إلى التحرر والاستقلال في إطار الوحدة العربية .

وعلى هذا الأساس ، لم تشكل في فلسطين ، عند بداية الاحتلال البريطاني ، تنظيمات سياسية مستقلة . ولم تبرز قيادات قومية محلية ، لأن النشاط الفلسطيني كان جزءاً من النشاط العربي العام . كما لم تحدث آنذاك مقاومة تذكر للاحتلال البريطاني لأن بريطانيا كانت متحالفة مع الشريف حسين زعيم الحركة العربية .

بدأت نوايا الامبرياليين البريطانيين والفرنسيين تتضح بعد قيام البلاشفة بنشر معاهدة التقسيم الامبريالي المعروفة باسم معاهدة سايكس - بيكو وبعد إخلاء العرب على وعد بلفور . ويعتقد بأن وصول البعثة الصهيونية برئاسة الدكتور وايزمان إلى فلسطين في نيسان ١٩١٨ كانت بمثابة نقطة البداية في حفز عرب فلسطين على التجمع وبناء تنظيم سياسي خاص بهم عرف باسم « الجمعيات الاسلامية - المسيحية » التي جسدت الحركة الوطنية في فلسطين ، إبان فترة الاحتلال العسكري ، دون انفصال عن الحركة العربية الجامعة التي كانت متمركزة في دمشق (٣١) .

كانت الجمعيات الاسلامية المسيحية إذن المظهر الأول من مظاهر الوعي السياسي المنظم في فلسطين إثر الاحتلال العسكري . وقد تشكلت هذه الجمعيات وفقاً لقانون الجمعيات العثماني الذي كان ساري المفعول ، واعترفت بها السلطات البريطانية رسمياً كجمعيات ممثلة لسكان البلاد . وتتفق معظم المصادر على أن أولى هذه الجمعيات التي كانت غايتها مناهضة الحركة

الصهيونية ومقاومتها قد ظهرت في مطلع شهر آيار ١٩١٨ في مدينة يافا برئاسة الحاج راغب أبو السمود الدجاني . وفي تشرين الأول من العام نفسه ، وضعت الأسس لتأليف جمعية جديدة في القدس اسمها « الجمعية الاسلامية المسيحية الفلسطينية » ، صادقت السلطة العسكرية البريطانية على نظامها الأساسي في كانون الثاني ١٩١٩ ، وكانت غايتها : « المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والتجارية وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية » (٣٢) .

انتشرت الجمعيات الاسلامية - المسيحية سريعاً في سائر المدن الفلسطينية ، ووصل عددها إلى خمس عشرة جمعية ، كانت عضويتها مفتوحة للجميع . فكل مواطن مسلم أو مسيحي له الحق في أن يكون عضواً فيها ، غير أنه ، في الواقع ، كان الوجهاء والتجار والمحامون هم الوجهون الحقيقيون للجمعيات هذه . كما كان هناك عدد من القرويين أعضاء فيها يمثلون القرى التابعة لكل مدينة (٣٣) .

كانت السلطات البريطانية تحبذ على الأغلب أن يتخذ شكل التنظيم السياسي في فلسطين طابعاً طائفيًا . من هنا لم تعارض قيام الجمعيات الاسلامية - المسيحية ، بل ربيت شجعته وحاولت دفعها في اتجاه التحول إلى مؤسسات اجتماعية - اقتصادية وليس إلى أجهزة سياسية . ففي نهاية العام ١٩١٨ ، أوكلت سلطات الحكم العسكري إلى الجمعيات الاسلامية - المسيحية مهمة توزيع القمح والاسمنت على مواطني البلاد . ومن جهتهم ، سعى القائمون على هذه الجمعيات من الوجهاء والتجار والملاك العقاريين إلى تسخير نشاطها في خدمة مصالحهم الطبقية . فعلى سبيل المثال ، اهتمت الجمعيات الاسلامية - المسيحية في وقت من الأوقات إهتماماً ملحوظاً بالعمل على تنشيط صادرات الحمصات وذلك خدمة لمصالح كبار التجار العرب المشرفين على إنتاج وتسويق هذا المنتج الزراعي (٣٤) .

عقدت الجمعيات الاسلامية - المسيحية مؤتمرها العام في مدينة القدس في كانون الثاني - شباط ١٩١٩ باشتراك ممثلين عن أبرز المدن والقرى والعشائر الفلسطينية . وكان هذا المؤتمر أول تعبير عن الاتجاه لتوحيد جهود العرب الفلسطينيين في النضال ضد الصهيونية ، واصطلح فيما بعد على تسميته بالمؤتمر الفلسطيني الأول .

وقد ورد في محضر الجلسة الأولى عن سبب انعقاد المؤتمر ما يلي :

« إن سوريا الجنوبية التي يطلق عليها اسم فلسطين تتألف من متصرفيات ثلاث : نابلس وعكا والقدس الشريف . . . فلها بلغ سكان هذه المقاطعات . . . أن اليهود أخذوا وعداً بجعل بلادنا هذه وطناً قومياً لليهود ، استقر رأيهم على عقد مؤتمر عام ، فأوفدونا نحن المندوبين إلى مدينة القدس وعقدنا حسب القانون المتقدم للحكومة في حينه أول جلسة من مؤتمرها بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩ » (٣٥) .

توزع مندوبو المؤتمر الفلسطيني الأول على اتجاهين رئيسيين : اتجاه كان يركز على البعد « الحاصر » الوطني للنضال الفلسطيني ويدعو لأن تكون فلسطين للفلسطينيين واتجاه آخر وحدوي كان يركز على البعد « العام » القومي للمعركة التي كان يحوضها عرب فلسطين ويؤكد على ارتباط

فلسطين بسوريا الطبيعية . ويظهر من تحليلنا للمقررات المؤتمرة بأن الغلبة كانت فيه للاتجاه الثاني فاللمذكرة السياسية الرئيسية التي أقرها المؤتمر لترفع إلى مؤتمر السلم في باريس ركزت على المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية ، وأشارت إلى رغبة المؤتمرين في « أن تكون مقاطعتنا هذه جنوبي سوريا أي فلسطين غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية » . وفي إشارة مبطنة إلى وعد بلفور اعتبر المؤتمر « كل وعد أو معاهدة جرت بحق بلادنا ومستقبلها ملغى لا نقبل به » ، وطالبوا بتشكيل حكومة ملكية نيابية على أساس لا مركزي ينصب الأمير فيصل ملكاً عليها (٣٦) .

كان قيام فرنسا وبريطانيا بإقتسام الولايات العربية الواقعة في إطار الامبراطورية العثمانية قد أوقف موضوعاً الاتجاه نحو وحدة الأقاليم العربية الذي عبرت عن الطموح إليه الحركة القومية العربية الجامعة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى . غير أن هذا الواقع الموضوعي الناشئ لم يؤثر مباشرة على الحركة القومية العربية في سوريا الطبيعية ، والتي بقيت لفترة من الزمن تحافظ على وحدتها .

وعلى هذا الأساس ، ساهم ممثلون عن سكان فلسطين في المؤتمر السوري العام الذي عقد في دمشق في حزيران ١٩١٩ ، واتخذ سلسلة من المقررات كان من أبرزها التأكيد على « الاعتراف باستقلال سوريا ومن ضمنها فلسطين دون حماية أو وصاية » وعلى ضرورة « إلغاء اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين » . وبعد إعلان الدولة العربية وتنصيب فيصل ملكاً عليها في آذار ١٩٢٠ ، شارك عشرات الفلسطينيين في نشاطات أجهزتها ومؤسساتها المركزية ، ومنهم عزة دروزة سكرتير المؤتمر السوري العام ، وعوني عبد الهادي سكرتير الملك فيصل ، وسعيد الحسيني وزير الخارجية في حكومة علي رضا الركابي وأمين التميمي مستشار رئيس الوزراء ، وأحمد حلمي عبد الباقي مدير الخزانة ، ومعين الماضي رئيس دائرة الاستخبارات . . . الخ (٣٧) .

كان المؤتمر العربي الفلسطيني ، الذي انعقد في دمشق في شباط ١٩٢٠ على هامش المؤتمر السوري العام ، بمثابة محطة إنتقالية بين الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية وبين الحركة القومية العربية الفلسطينية . فمع تأكيده على قرار المؤتمر السوري باعتبار سوريا الجنوبية « فلسطين » قطعة من سوريا ، أعلن المؤتمر ، دفعاً للالتباس ولأن الأوساط الأوروبية تستخدم كلمة فلسطين منفصلة عن سوريا ، أن اللجنة العليا للدفاع الوطني في دمشق ستدعى من الآن فصاعداً باسم « لجنة الدفاع الوطني العربي عن سوريا وفلسطين » ، وستناضل من أجل إخراج المحتلين الفرنسيين من الساحل (لبنان) وإخراج المحتلين البريطانيين من فلسطين (٣٨) .

بين نيسان وتموز ١٩٢٠ ، طرأ حادثان مترابطان عضويهما كرسا الوجهة الإقليمية للحركة القومية العربية في سوريا الطبيعية ومنها الحركة القومية الفلسطينية . ففي نيسان ١٩٢٠ ، اتفق الإمبريالليون الفرنسيون والبريطانيون في مؤتمر سان ريمو على إضفاء الشرعية الدولية على إحتلال الأقاليم العربية ، وفرضت فرنسا إنتدابها على سوريا ولبنان وفرضت بريطانيا إنتدابها على فلسطين والعراق . وقد أقرت عصبة الأمم في تموز ١٩٢٢ ميثاق الانتداب البريطاني على

فلسطين ، الذي أشار في مادته الثانية إلى ضرورة قيام بريطانيا بتوفير الظروف السياسية والادارية والاقتصادية الكفيلة بتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي . وفي شهر تموز ١٩٢٠ ، تحركت القوات الفرنسية من مواقعها في لبنان لتحتل سوريا وتصفي عهد الملك فيصل ، مكرسة بذلك التقسيم الامبريالي وإقامة الأطر الإقليمية الانتدابية (٣٩) . وفي ظروف التجزئة التي فرضتها القوى الامبريالية كان لا بد من أن تنفر الحركة القومية العربية الجامعة إلى جداول إقليمية وأن يتكرس بالتالي البعد « الخاص » الوطني ، إلى جانب البعد « العام » القومي ، في النضال التحرري المناهض للامبريالية الذي بدأت تخوضه الشعوب العربية .

كان المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث ، الذي عقد في مدينة حيفا في كانون الأول ١٩٢٠ أي بعد أشهر قليلة من معركة ميلسون ، نقطة الانطلاق الحقيقية للتنظيم القومي العربي الفلسطيني المستقل . ففي هذا المؤتمر ، طرح ، ولأول مرة ، مطلب إقامة « حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب » ، كما انتخبت لجنة تنفيذية ، من الوجهاء الفلسطينيين المعتدلين ، مهمتها الاشراف على تنفيذ مقرراته إلى حين إنعقاد دورته القادمة (٤٠) .

وبانعقاد المؤتمر الفلسطيني الثالث ، كان البعد « الخاص » للقضية الفلسطينية قد تكرر بشكل نهائي إلى جانب بعدها « العام » .

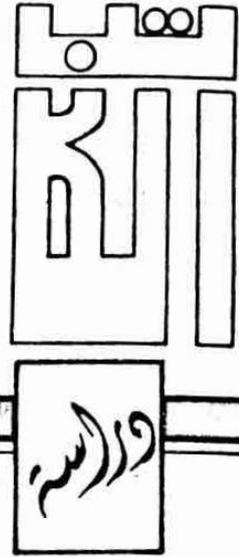
عن مجلة النهج

الهوامش

- ١- انظر : أولفند ، جانيت : « التحول الديمغرافي لفلسطين » ، في تهويد فلسطين ، إعداد وتحرير إبراهيم أولفند ، بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٥ - ١٨١
- ٢- عوص عبد العزيز : منصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ - ١٩١٤ ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب - قسم التاريخ ، أيلول ١٩٧٠ ، ص ٢٢٦
- ٣- Mandel, Neville :- Turks, Arabs And Jewish Immigration Into Palestine
1882-1914 - ST. Antony's Papers, Oxford University Press, No 17, 1965, PP 77-108.
- ٤- المصدر السابق ، ص ٨١ - ٨٢
- ٥- انظر مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، في المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، عمان ، الجامعة الأردنية ، نيسان ١٩٨٠ ، ص ٢٩ (مطبوعة على الآلة الكاتبة)
- ٦- عوص ، منصرفية القدس في العهد العثماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ - ٢٤١
- ٧- حلاق ، حسن ، موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني الدولي ١٨٩٧ - ١٩٠٤ ، شؤون فلسطينية ، بيروت ، العددان ٧٤ - ٧٥ ، كانون الثاني - شاط ١٩٧٨ ، ص ١٦٢ - ١٧٥
- ٨- المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٧٠
- ٩- انظر : قاسية ، حيرية : « مواقف عربية من التعامل مع الصهيونية ، ١٩١٣ - ١٩١٤ » ، شؤون فلسطينية ، بيروت ، العدد ٣١ ، آذار ١٩٧٤ ، ص ١٢٧ - ١٤٩
- ١٠- مصطفى ، موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ - ٦٠
- ١١- عوص ، منصرفية القدس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦

- ١٢- انظر : عوض ، عبد العزيز : الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، شؤون فلسطينية ، بيروت ، العدد ٣٦ ، آب ١٩٧٤ ، ص ٧٣ - ٨٧ .
- ١٣- عوض ، متصرفية القدس ، ... مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٩ .
- ١٤- Mandel, Turks, Arabs And Jewish Immigration Into Palestine. P.104. ص ١٤ .
- ١٥- عوض ، متصرفية القدس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢ .
- ١٦- Dawn, C.Ernest : From Ottomanism To Arabism. Essays On The Origins Of Arab Nationalism, London, University Of Illinois Press, 1973.
- ١٧- نيكورا ، ل. س : الجمعيات السياسية العربية في الفترة ما بين ١٩٠٨ و ١٩١٦ ، (بالاستناد إلى وثائق المحكمة العسكرية في الجيش الرابع التركي) ، الشرق الجديد ، موسكو ، العدد (٧) ، ١٩٢٥ ، ص ١٧٧ - ١٨٧ (باللغة الروسية) .
- ١٨- عوض ، متصرفية القدس ، ... مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .
- ١٩- المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .
- ٢٠- الكرمل ، حيفا ، ١٩ أيلول ١٩١٣ ، ص ١ .
- ٢١- قاسمية ، خيرية ، حيا صبار في حريته الكرمل ١٩٠٩ - ١٩١٤ ، شؤون فلسطينية ، بيروت ، العدد ٢٣ ، تموز ١٩٧٣ ، ص ١٠١ - ١٢٣ .
- ٢٢- الكرمل ، حيفا ، العدد ١٥٨ ، ١١ تموز ١٩١١ ، ص ١ .
- ٢٣- الكرمل ، ص العدد ١٣٣ في ٣١ آذار ١٩١١ إلى العدد ١٤٩ في ٢ حزيران ١٩١١ .
- ٢٤- الكرمل ، العدد ٣٥٨ ، ١٥ آب ١٩١٣ ، ص ١ .
- ٢٥- الكرمل ، العدد ٣٦٣ ، ٩ أيلول ١٩١٣ ، ص ٣ .
- ٢٦- عوض ، متصرفية القدس ، ... مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
- ٢٧- صايغ ، أنيس : الهاشميون وقضية فلسطين ، صيدا - بيروت ، منشورات جريدة المحرر والمكتبة المصرية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٧ .
- ٢٨- قاسمية ، خيرية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ ، بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٣ ، ص ١٠١ - ١٠٣ .
- ٢٩- انظر : عوض ، عبد العزيز : الحركة العربية في متصرفية القدس ، مجلة الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد الأول ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ - ١٨٤ .
- ٣٠- نوما ، أميل : جنود القضية الفلسطينية ، القدس ، ١٩٧٦ ، ص ٩١ - ٩٣ .
- ٣١- انظر : غيم ، عادل حس ، موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الأولى حتى صعرت لبراق ١٩٢٩ ، مجلة الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد الأول ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ٢١٣ - ٢٣٢ .
- ٣٢- اخوت ، بيان بويهض : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ ، ص ٨٠ - ٨١ .
- ٣٣- المصدر السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .
- ٣٤- ياسين ، عبد القادر : كبح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ ، بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٥ ، ص ٣٨ .
- ٣٥- اخوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .
- ٣٦- المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٧ .
- ٣٧- المصدر نفسه ، ص ١١٤ - ١١٧ .
- ٣٨- نوما ، أميل ، حذور القضية الفلسطينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- ٣٩- نوما ، أميل : ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية ، بيروت ، دار إس رشد - دائرة الاعلام والثقافة في مطبة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ - ٢٦ .
- ٤٠- الكبياني ، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، المؤسسة العربية لدراسات والشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

دراسة لبعض الأوضاع الصحية في الضفة الغربية



اتحاد لجان الاغاثة الطبية

تنفرد مجلة الكاتب بنشر هذه
الدراسة التي اجراها اتحاد لجان
الاغاثة الطبية الفلسطينية حول
الايضاح الصحية في الضفة الغربية
المحتلة. وتشمل الدراسة مجموعة
قيمة من المعلومات الاحصائية
والتحليلات على اساس المعطيات
المتوفرة من فحص ٢٤٩٧ مريضا في
المناطق المختلفة من الضفة الغربية.

اذا اردتم عبور نفق الزمن ، والعودة قليلا الى الوراء . او اذا اردتم
الهبوط على كوكب آخر ، مستغلين اكتشافات هذا العصر العجيب ، فلا داعي
لارهاق هذه التقنية العالية والمتطورة ، فيكفي ان تكونوا في المناطق المحتلة ،
وكانكم قد عدتم سنين الى الوراء .
فهذه المناطق التي منحها الله السماء الصافية ، والارض الخصبة ،
والمنزلة القدسية اذا باهلها وارضها مرتع للافات والعلل والابئة ، تصيب منهم
من تشاء : كما تشاء ، ومتى تشاء ، وحيثما تشاء .
واذا بهذا البلد الذي خلق للصحة الانسانية ، تفتك الامراض بصحة اهله
وتهدد مدنه وقراه ، واذا بالشقاء يصب على هذه المدن والقرى صبا ، والبلاء
ياخذها من جميع نواحيها ، والالام والنوايب تسعى اليها من كل وجه ، فيغمر
البوس والبأس اهليها ، ملابسا اياهم ملابسة متصلة ، لا تقلع عنهم في ليل او
نهار

ويزيدهم شقاء . انهم يظماون والماء من حولهم في خزانات ضخمة
 " محمية " وراء الاسلاك الشائكة ، لا يجدون اليها سبيلا .
 ويعيشون في العتمة واعمدة الكهرباء الضخمة تخترق اراضيهم المصادرة
 ومن امامهم ومن خلفهم ، ولا يجدون الى ذلك بديلا .
 وترى الافات والامراض جاثمة على اجسامهم وانفاسهم وهم لا يجدون من
 يمد لهم يد العون والمساعدة . . اذ يسمعون بالمراكز الطبية المتطورة والعصرية
 والتي لا تبعد عنهم سوى بضعة كيلومترات ، كما يسمعون بهبوط الانسان على
 القمر ، لا فرق .

ان اقراص الاسبرين ، التي توزعها عن يمين وعن شمال وكيفما تشاء ،
 العيادات والمراكز الصحية ، لا يمكنها ان تخفي الحقيقة ، بل الماساة الماثلة ،
 فئات القرى محرومة من العناية الطبية الاساسية ، ذلك ان تطور الخدمات

الصحية في الاراضي المحتلة ، ليس فقط انه لا يواكب النمو المضطرد فسي
 احتياجات سكان هذه المناطق - وطبعا هو لا يواكب باى شكل من الاشكال
 التطور العالمي في هذا المضمار - بل ان هذا " التطور " يتدهور من سيء الى
 اسوأ . ومن يتتبع السنوات المتلاحقة منذ العام ١٩٦٧ حتى هذه اللحظات ،
 يلاحظ بوضوح تام اساليب القهر والتمييز واللاحاق ، التي تعاني منها
 المؤسسات الصحية العربية .

فقد اغلق مستشفى الحكومة في الشيخ جراح بالقدس ، وحول الى مركز
 للشرطة . كما تم اغلاق مستشفى الميدان في كل من مدينتي رام الله ونابلس .
 وتحاول الجهات المسؤولة في هذه الايام اغلاق مستشفى الهوسبيس في البلدة
 القديمة من القدس ، بقرارها اغلاق قسم الجراحة فيه . وقد سبق هذا القرار
 قرارات معاكسة في السنوات السابقة ، اذ تم اغلاق اقسام اخرى ، وتقليص في
 الخدمات العامة ، وابعاد عدد من اخصائيي المستشفى .

كما اغلق العديد من المراكز الصحية في الضفة الغربية ، بدءا بعيادات
 الانسان ومرورا بتقليص خدمات بنك الدم في القدس وتخفيض عدد موظفيه
 وساعات العمل فيه ، وانتهاء باغلاق مركز السل في المدينة المقدسة . كما ان
 المستشفيات العربية الباقية (الحكومية) لا تزال تعاني من عدم توفر الاحزمة
 الحديثة والعصرية ، كما انها تفتقر الى معظم التخصصات الضرورية لتطوير
 الخدمات الصحية في المنطقة ككل ، ناهيك عن ارتفاع اجور العلاج في هذه
 المستشفيات واستحداث نظام التأمين ، بعد ان كان العلاج فيها مجانيا .

ان فئة واسعة من السكان - وتحديددا سكان المخيمات والقرى ، الذين
 يشكلون غالبية السكان - محرومون من العناية الطبية الاساسية ، والرعاية اللائقة
 وقد شاهدنا بانفسنا قصصا درامية لاطفال صغار ، باتوا في عجز جسدي دائم
 لعدم وجود اشراف طبي وعيادات صحية في قراهم ومناطق وجودهم ، بالاضافة

الى أن عددا كبيرا من اطفال القرى والمخيمات ، يعانون من سوء في التغذية ، وفقر في الدم . . . الخ (انظر الجداول الملحقة) ومن انتشار الامراض المعدية والابوة في مناطق سكناهم .

وقد قامت كوادر اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية بمعاينة وتقديم خدمات طبية الى اكثر من عشرة آلاف مريض في العام ١٩٨٣ ، وقام القسم العلمي في اتحاد اللجان بدراسة علمية ميدانية على ٢٤٩٧ مريضا ، في المناطق المختلفة من الضفة الغربية ، وقد سجلنا الملاحظات والاحصائيات التالية :-

منطقة الخليل :

تنتشر الامراض المعدية في المناطق المحتلة بشكل ملحوظ . ولعل منطقة الخليل تتميز بوجود نسبة عالية من هذه الامراض ، إذ أن سوء التغذية وتلوث مصادر المياه والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، والتأخر في اساليب الزراعة ، بالإضافة الى غياب الموانع الصحية والطبية الوقائية . . كل هذا جعل من انتشار الامراض المعدية امرا حتميا .
وقد سجلنا الامراض التالية :-

٠/٠ ٣٧٧٥	١٦٨ طفلا	التهاب اللوزتين والاذن الوسطى
٠/٠ ١١٤٦	٥١ طفلا	الامراض الجلدية المعدية
٠/٠ ١٠٣٣	٤٦ طفلا	الاسهالات المختلفة ، الديدان والطفيليات
٠/٠ ٧٤١	٣٣ طفلا	التهاب الغدة النكفية ، جدري الماء والحصبة
٠/٠ ٥٨	٢٦ طفلا	البرقان والحمى المالطية
٠/٠ ٧٤١	٣٣ طفلا	امراض : مثل الروماتزم
٠/٠ ٣٩١	١٧٤ طفلا	امراض فقر الدم وسوء التغذية
٠/٠ ٣٨٢	١٧ طفلا	امراض أخـرى
٠/٠ ٤٩٤	٢٢ طفلا	امراض بدون تشخيص

ان التأخر الذي يهيم على الاساليب الزراعية والانتاجية الزراعية ، وعدم وجود عناية طبية وقائية ، قد جعل من انتشار الحمى المالطية امرا حتميا فقد وجدنا ان مناطق الخليل تتعرض لنسبة عالية من انتشار هذا المرض .

كما لوحظ ازدياد في سوء التغذية وتدهور على الوضع الصحي العام بالنسبة للكبار والصغار على حد سواء . ويمكن القول أن الكثير من اطفال مناطق ملاحظة . قد يظهر مرضان مختلفان على نفس الطفل ، وقد دخلا في الاحصائية بشكل منفرد ، وقد شملت هذه الدراسة ٤٤٥ طفلا .

الخليل ينمون بصورة غير صحية وغير سليمة ، وان مقاييس نمو الاطفال في هذه المناطق تعتبر متدنية بالنسبة للمقاييس الطبيعية ، كما تكثر امراض آلام المفاصل وآلام الظهر والروماتزم عند الكبار ، وذلك يعود للظروف المعيشية السيئة في البيوت المتراسة والرطوبة ، وعدم توفر العناية الصحية والفقير . الخ وقد سجلنا امراضا مثل : التهاب المعدة وقرحة المعدة ، والاثنى عشر ، التهاب القصبات الهوائية ، الضغط ، السكرى وامراض القلب المختلفة . كما وجدنا نسبة عالية من امراض العيون على اختلافها .

منطقة اريحا :-

لقد عاينت كوادر الاتحاد حوالي مائتي مريض في منطقة اريحا ، فتبين لها انتشار الامراض الجلدية المعدية ، والديدان ، الطفيليات في هذه المنطقة بشكل ملحوظ . وقد يعود هذا لطبيعة الاحوال الاقتصادية والصحية والمناخية المتميزة في هذه المنطقة .

كما لوحظ ازدياد في نسبة سوء التغذية بين الاطفال ، وسوء الوضع الصحي والاجتماعي العام .

وبالاضافة الى ذلك تاتي امراض : التهاب اللوزتين والاذن الداخلية في الترتيب الثاني ، وتظهر امراض آلام المفاصل ، وآلام الظهر عند الكبار ، والامراض الجلدية والمعوية والديدان . ففي منطقة عين الديوك ، مثلا ، وجد ان ٨٠٪ من الاطفال يشكون من الديدان .

منطقة القدس :-

قد يبدو للوهلة الاولى ان منطقة القدس تتمتع بواقع افضل مما هو عليه الحال في منطقتي الخليل واريحا . فعلى الرغم من ظهور نفس الاعراض والامراض المعدية التي اشرنا اليها في المناطق السابقة ، الا ان تقدما في سير المرض واعراضه لا يظهر في المنطقة بشكل واضح . وتنخفض في هذه المنطقة نسبة انتشار الامراض الجلدية المعدية ، والطفيليات بالمقارنة مع المناطق الاخرى . غير أنه ، نتيجة لغياب الطب الوقائي ، ظهرت في منطقة القدس عدة امراض معدية ، وكانت تنتشر على شكل وباء . ومن يراقب الوضع الصحي في المنطقة يلاحظ انتشار الوبئة بشكل واضح .

فقبل عامين انتشر مرض سلل الاطفال على شكل وباء في حي الثوري ، كما لا يزال يظهر مرض اليرقان في قرى مثل : العيزرية ، أبوديس ، والجيب ، خماس ، جبع

على شكل وباء خلال السنوات المتتالية ، ولم يحرك اى جهاز صحي ساكنا امام هذا الوباء المتكرر .

كما أن مرض داء الكلب . قد ظهر في شمال القدس وبالتحديد في منطقة قلندية . وذلك في العام الماضي .

وفي هذا العام سجلنا ٩٠ حالة جدري ماء في قرية بدو وحدها خلال حملة اغائة طبية واحدة ، اى في يوم واحد ، وقد كان هناك ما لا يقل عن ٣٠ حالة مصحوبة بالمضاعفات ابرزها التهابات بكتيرية نتيجة سوء العناية .

منطقة رام الله والبيرة :-

يتفاوت الوضع الاجتماعي والاقتصادى بين قرية وأخرى في هذه المنطقة مما ينعكس بالتالي على الظروف المعيشية وعلى تغذية الاطفال . وعلى الوضع الصحي العام لكل قرية ، بحيث تشكل هذه الامور تفاوتاً ملحوظاً . غير أن الاحصائيات العامة في جميع القرى ، تثبت أن جميع هذه القرى وان اختلفت عن بعضها في ظروفها الاقتصادية والمعيشية فانها بحاجة ماسة الى رعاية طبية جيدة .

ويعاني حوالي ١١٨٥ /٠ من مجموع الاطفال الذين تمت معاينتهم من سوء التغذية ، وقد ظهرت الامراض التالية عند الصغار مرتبة حسب اولوية انتشارها :-

- التهاب اللوزتين ، الاذن الداخلية والانفلونزا .
- التهاب الغدة النكافية (ابو دغيم) .
- جدري الماء .
- الاسهالات المختلفة ، الديدان ، الاميبا والديدان .
- الحصبة .
- التهاب القصبات الهوائية والرئة .
- الروماتزم .
- اليرقان ، التيفوئيد والحمى المالطية .
- امراض اخرى .

وتتميز امراض الكبار بظهور آلام المفاصل والطنير ، فأمرض القلب والضغط والسكري .

ملاحظات

=====

لقد لاحظنا في جميع المناطق التي قمنا فيها بحملات اغاثية

طبية ما يلي .-

الاطفال الذين يعانون من التهاب اللوزتين يعانون في نفس اللحظة من التهاب الغدد اللعابية المحيطة ، بحيث يتخذ المرض شكلا مزمنًا ، وهذا ناتج عن عدم توفر العناية الصحية المباشرة . فالطفل في هذه المناطق لا يحصل على العلاج اذا كان يعاني من التهاب اللوزتين ، الا اذا ظهرت اعراض متقدمة تدفع الاهل الى عرضه على الطبيب ، وغالبا ما يتعذر شراء الدواء وقد يساء استعماله ، مما يؤدى الى نتيحة سيئة بالنسبة للطفل ، تكون عاقبتها تطور المرض ، الى ظهور الروماتزم ، مسببا خلايا محتملا في صمامات القلب ، مما يترك الطفل فيما بعد عرضة لعجز عضوى دائماً .

- ان كثيرا من الاهل لا يعرضون اطفالهم على الاطباء بل لا يقومون بشراء الادوية ، وذلك لاسباب اقتصادية . واذا كان في نفس الاسرة اكثر من طفل مريض فعادة يعرض الطفل الاكثر مرضا على الطبيب ، ويهمل بقية الاطفال ، واذا حصل وان اشترت الاسرة الدواء ، فانه في العادة يكون ناقصا ، او حتى يتقاسمه بقية الاخوة .

وللاسف يلاحظ ازدياد ظاهرة سوء استعمال الادوية وخصوصا المضادات

الحيوية ودون اشراف طبي .

- لقد وجدنا ارتفاعا ملحوظا في ظهور الامراض النفسية عند الشباب ، وحالات الكآبة ، والارهاق النفسي ، ولعل ذلك يعود الى الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في بلادنا .

- يحتاج الكثير من الامراض الى اشراف طبي متخصص وعال ، وكثير منها يحتاج الى عناية في مستشفى . ولكن نظرا لارتفاع تكاليف العلاج في مستشفيات المناطق المحتلة ، يفضل او بالاحرى يضطر معلم الاهل الى العلاج في البيت .

ولعل من المفارقات التي لا بد من ذكرها ، ان المناطق المحتلة تتميز بانها تجمع في آن واحد بين امراض البلدان المتخلفة النامية ، وخاصة الامراض المعدية وسوء التغذية ، جنبا الى جنب مع ما يسمى بالامراض العصرية ، اى امراض القلب والدورة الدموية والسكري والضغط الخ .

ان اسباب ذلك تكمن من جانب في سوء الاوضاع المعيشية وتدهور الخدمات الصحية وانعدام الطب الوقائي ، ومن جانب آخر في انتشار المظاهر الحضارية المترافقة مع ضغط نفسي متواصل ولسنين طويلة في ظل الاوضاع السياسية القائمة في المنطقه .

- تنتشر امراض آلام المفاصل وآلام الظهر بشكل ملحوظ في جميع المناطق على حد سواء ، بحيث يشكل ذلك نسبة عالية جدا بين الاعراض التي ياتي بها الممرض ، ويعود ذلك الى الاسباب التالية :-

- ١- البيوت المتراسة والرطوبة .
- ٢- عدم توفر التدفئة والحماية من البرد في الشتاء .
- ٣- اهمال الامراض في الماصي .
- ٤- تأخر اساليب العمل والزراعة .
- ٥- عدم وجود عيادات واشراف صحي ورعاية .
- ٦- سوء التغذية .
- ٧- عدم وجود الملابس الصحية والاحذية الملائمة .

ففي قرية دير بلوط ، مثلا ، لم نجد (سيدة أو طفلا) ينتعل حذاء صحيا بصورة جيدة .

وبالنسبة للسيدات ، يشكل الحمل المتكرر ، بدون فترات راحة ، مع انعدام فترات النقاهة والراحة اللازمة بعد كل ولادة ، سببا مباشرا لانتشار آلام الظهر ومفاصل الحوض .

تنتشر امراض اللثة والاسنان في هذه المنطقة بشكل واضح ، فلا يوجد عناية بالاسنان . كما أن تسوس الاسنان عند الاطفال مرتفع ، والعلاج الوحيد المتعارف عليه في القرى ، هو خلع الاسنان .

كما تفتقر هذه المناطق الى اطباء الاسنان ، ١٠٠/٠ .

- الكثير من المرضى لا يزال يوء من بالطب الشعبي ، ولا سيما "الكي" . فمن يزور هذه القرى يشاهد ان الكثير من المرضى يعالجون الاوجاع ، ولا سيما اوجاع المفاصل والظهر والمعدة ، بالكي ، الذي يسبب مستقبلا التهابات ومشاكل مرضية جديدة .

- الامراض النسائية ، تعتبر من الامراض التي لا يمكن تشخيصها في هذه المناطق ، حيث ان النساء يفضلن المرض على عرض أنفسهن على طبيب . وقد صادفنا اكثر من مرة سيدات يعانين من امراض نسائية طوال خمسة عشر عاما او اكثر . دون ان يعرضن أنفسهن على طبيب ولو لمرة واحدة .

" مجموع المرضى الذين تمت الدراسة عليهم
وأماكن توزعهم الجغرافي: "

مناطق اخرى		اريجا		القدس	رام الله والبيرة	الخليل
دير بلوط	اريجا	الشيخ سعد	المزرعة الغربية	كفر مالك	بيت كاحل	العروب
	عين الديولا	جبل المكمر	دير ابو مشعل	كفر عين	بيت نعيم	السموع
	مرج نعجه	رنتيس	بيت عور	كفر مالك	سعر	الظاهرية
		مخماس			يطا	
٢٠٤ مريض	١٨٦ مريضا	٢٤٧ مريضا	٨٠٠ مريض			
٢٤٩٧ مريضا احرثت عليهم الدراسة .			مجموع المرضى			
٠.٨١%	٠.٧٥%	٠.٩٩%	٠.٣٢%	٠.٤٢٥%		

أعمار المرضى الذين تمت معاينتهم ، والنسب المئوية
لكل فئة بالنسبة لعدد المرضى :

المنطقة	اطفال - اشهر ١٨ - سنة		سنة ١٨		سنة ٥٠		٥٠ سنة فما فوق
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
منطقة الخليل	٤٤٥	٠.٤١٣	١٢٣	٠.١١٦	٤٩٢	٠.٤٦٤١	
منطقة رام الله والبيرة	٣١٢	٠.٣٩	٢٠٧	٠.٢٥٨	٢٨١	٠.٣٥١٢	
منطقة القدس	١١١	٠.٤٤٤	٤١	٠.١٦٥٩	٩٥	٠.٣٨٤٦	
منطقة اريحا	٩٧	٠.٥٣٩	١٧	٠.٩١٣	٧٢	٠.٣٨٧	
مناطق اخرى (دير بلوط)	١٢٠	٠.٥٨٦	٢٠	٠.٩٨	٦٤	٠.٣١٣٧	
المجموع	١٠٥	٤٣٤٥	٤٠٨	١٦٣٣	١٠٠٤	٠.٤٠٣٢	

تغذية الاطفال

المنطقة		جيدة	مقبولة	سيئة	مجموع الاطفال	
		العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة		
منطقة الخليل	٦٤	٠/٠١٤ر٣٨	١٦٢ ٠/٠٣٦ر٤	٢١٩ ٠/٠٤٩ر٢١	٤٤٥	
منطقة رام الله والبيرة	١١٨	٠/٠٣٧ر٨٢	١٥٧ ٠/٠٥٠ر٣٢	٣٧ ٠/٠١١ر٨٥	٣١٢	
منطقة القدس	٤٥	٠/٠٤٠ر٥٤	٥٧ ٠/٠٥١ر٣٥	٩ ٠/٠٨ر١	١١١	
منطقة أريحا	١٧	٠/٠١٧ر٥٢	٥٠ ٠/٠٥١ر٥٤	٣٠ ٠/٠٣٠ر٩٢	٩٧	
مناطق اخرى/ديرالبلوط	١٧	٠/٠١٤ر١٦	٦٣ ٠/٠٥٢ر٥	٤٠ ٠/٠٣٣ر٣٣	١٢٠	
المجموع العام	٢٦١	٠/٠٢٤ر٠٥	٤٨٩ ٠/٠٤٥ر٠٦	٣٣٥ ٠/٠٣٠ر٨٧	١٠٨٥	

الوضع الصحي العام للمرضى في قرى الخليل ، رام الله والبيرة
القدس ، أريحا ، دير بلوط

المنطقة		جيد	مقبول	سيئ		
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
منطقة الخليل	٧٦	٠/٠٧١ر١٦	٢٤٩	٠/٠٢٣ر٧٩	٧٣٥	٠/٠٦٩ر٣٣
منطقة رام الله والبيرة	٢٢٧	٠/٠٢٨ر٣٧	٣٩٥	٠/٠٤٩ر٣٧	١٧٨	٠/٠٢٢ر٢٥
منطقة القدس	١١٣	٠/٠٤٥ر٧٤	٩٨	٠/٠٢٩ر٦٧	٣٦	٠/٠١٤ر٥٧
منطقة أريحا	٢٨	٠/٠١٥ر٠٥	١٠٠	٠/٠٥٣ر٧٦	٥٨	٠/٠٣١ر١٨
مناطق اخرى (دير بلوط)	١٩	٠/٠٩ر٣١	٨٣	٠/٠٤٠ر٦٨	١٠٢	٠/٠٥٠
المجموع العام	٤٦٣	٠/٠١٨ر٥٤	٩٢٥	٠/٠٣٧ر٤	١١٠٩	٠/٠٤٤ر٤١

عدد المرضى الذين حولوا الى مستشفيات ، او الى أطباء اخصائيين
او يحتاجون الى اشراف طبي دائم :

المنطقة	العدد	النسبة المئوية بالنسبة لعدد المرضى العام
الخلييل	٣٢٤	٠/٠ ٣٠ر٥٦
رام الله والبيره	١١٢	٠/٠ ١٥ر٢٥
القدس	١٩	٠/٠ ٧ر٦٩
اريجا	٢٥	٠/٠ ١٣ر٤٤
مناطق اخرى (دير بلوط)	٣٧	٠/٠ ١٨ر١٣
المجموع العام	٥٢٧	٠/٠ ٢١ر١

عدد المؤمنين صحيا ، ونسبتهم المئوية بالنسبة لمجموع
المرضى في المناطق التي تمت فيها الدراسة .

المنطقة	عدد المرضى	النسبة المئوية
الخلييل	١٣٤	٠/٠ ١٢ر٦٤
رام الله والبيره	١٥٦	٠/٠ ١٩ر٥
القدس	٧٤	٠/٠ ٢٩ر٩٥
اريجا	٢٦	٠/٠ ١٣ر٩٧
مناطق اخرى / دير بلوط	٢١	٠/٠ ١٠ر٢٩
المجموع	٤١١	٠/٠ ١٦ر٤٥